Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 11, 2026, 10209

Deanship of Scientific Research

Saudi Foreign Policy amid Great Power Competition

Mustapha El Aly*

Department of Law and Political Science, Beirut Arab University, Beirut, Lebanon

Received: 1/1/2025
Revised: 4/2/2025
Accepted: 19/5/2025
Published online: 18/8/2026

* *Corresponding author:*
mustaphaelaly@gmail.com

Citation: El Aly, M. (2026). Saudi Foreign Policy amid Great Power Competition. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(11), 10209. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10209

Abstract

Objectives: This study examines the impact of great power competition—primarily among the United States, China, and Russia—on Saudi Arabia's foreign policy, with a focus on its evolving relations with these powers and shifts at the regional level.

Methods: A case study approach was adopted to analyze how Saudi Arabia manages its ties with competing global actors and adapts its regional strategies.

Results: Saudi foreign policy has undergone substantial changes, moving from traditional alignment with the United States toward a more balanced approach. This repositioning has granted the Kingdom greater autonomy in handling regional affairs, as seen in its interventions in Yemen and Bahrain. More recently, its policy has emphasized appeasement, mediation, and bridge-building in international conflicts.

Conclusions: Grounded in middle power theory, the study finds that Saudi Arabia's status allows it to expand influence by collaborating with similar powers. Future strategic decisions such as the potential accession to BRICS and the signing of a defense agreement with the U.S. will indicate the extent to which Saudi Arabia will pursue this balanced approach. Regionally, de-escalation—particularly with Iran—emerges as key to mitigating the effects of great power rivalry. The study recommends continuing this balance, forming coalitions with Egypt and Turkey, promoting regional stability in Syria, supporting a two-state solution for Palestine, and investing in defense and technology to reduce dependency.

Keywords: Saudi foreign policy, structure of the international system, great power competition, middle powers.

السياسة الخارجيَّة السعوديَّة في ظلِّ التنافسِ بين القوى العظمى

مصطفى العلي*

قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان

ملخّص

الأهداف: تحديد انعكاس التنافس بين القوى العظمى (الولايات المتحدة، الصين وروسيا) على العلاقات السعوديَّة بالقوى العظمى، وتبيان التحوُّل في السياسة الخارجيَّة السعودية على الصعيد الإقليمي.

المنهجية: تمَّ الارتكازُ على منهج دراسة الحالة بغيةَ التبصُّر للبحثِ في كيفيَّة إدارة المملكة العربيَّة السعوديَّة لعلاقاتها مع القوى العظمى المتنافسة، وضبط سياساتها الإقليميَّة.

النتائج: شهِدت السياسةُ الخارجيَّةُ السعوديَّةُ تحوُّلاتٍ جوهريّةٍ في ظلِّ احتدام التنافس بين القوى العظمى. بنت المملكة علاقات متوازنة مع هذه القوى بعدَ أن اتسمت تاريخيًّا بمسايرة الولايات المتّحدة الأميركية. كذلك أعطى هذا التنافس المملكةَ المزيد من الاستقلاليّةِ والقدرةِ على الفعل في ترتيب الشؤون الإقليميّة من خلال التدخل المباشر كما حصل في اليمن والبحرين. بيدَ أنَّ سياستَها الخارجيَّة شهدت بعدها تحوُّلًا نحو التهدئة، بناء الجسور والوساطة في النزاعات الدوليَّة.

الخلاصة: استنادًا لأدبيات القوة الوسطى، تتيحُ مكانة المملكة كقوة وسطى فرصًا لتعزيز نفوذها، وذلك من خلال التعاون مع القوى الوسطى الأخرى. إن مدى توازن علاقة المملكة بالقوى العظمى سيتضح من خلال خياراتها الاستراتيجيَّة المستقبليَّة ولا سيَّما منها الانضمام إلى مجموعة البريكس وعقد اتفاقٍ دفاعي مع واشنطن. إقليميًّا، يرتبط مسار التهدئة بمدى تطوّر العلاقات مع إيران، المنافس الإقليمي، بما يحد من تداعيات التنافس بين القوى العظمى الذي يزيد من مخاطر نشوء الصراعات. يوصي هذا البحث بمحافظة السعوديَّة على التوازن في العلاقة مع القوى العظمى لتعظيم المكاسب؛ الاستمرار في نهج التهدئة مع إيران لتحقيق الاستقرار الإقليمي بما يتوافق مع رؤيتها 2030؛ تشكيل تكتُّل إقليمي على أساس المصالح المشتركة من خلال توثيق التعاون مع مصر وتركيا؛ التمسك بحل الدولتين لتسوية القضية الفلسطينيّة؛ تعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية بما يخفِّفُ من اعتمادِها على الدولِ الكبرى؛ وإرساء الاستقرار في سوريا.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجيَّة السعوديَّة، بنية النظام الدولي، التنافس بين القوى العظمى، القوى الوسطى.

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

طغى حديثًا مصطلحُ التنافسِ الاستراتيجيِّ بين القوى العظمى المتمثِّلة بالولاياتِ المتَّحدةِ، الصين وروسيا على ما عداهُ من مصطلحاتٍ في السياسةِ الدوليَّة (Lynch III, 2020). يزيدُ هذا التنافسُ من مخاطرِ اندلاع الصراعات الدوليَّة كما حصلَ في الحرب الأوكرانيَّة، والأزمات الدوليَّة كالحربِ التجاريَّةِ بين الولاياتِ المتَّحدةِ والصينِ. كما يعكسُ هذا التنافُسُ تحوُّلًا في بنيةِ النظام الدولي نحو عالمٍ متعدِّد الأقطاب حيثُ لم تعُدْ الولايات المتَّحدة القوة العظمى الأحاديَّة التي تستطيعُ فرضَ هيمنتِها بحريَّةٍ على باقي الدول.

أتاحَ تضاؤلَ القطبيةِ الأحاديَّةِ في العقدين الأخيرين، للقوى الوسطى، هامشًا أوسعَ من الاستقلاليَّةِ الاستراتيجيَّة في القضايا الدوليَّة. مع تصاعد حدَّة التنافس بين القوى العظمى، برزت القوى الوسطى في الشرق الأوسط كقوى مؤثِّرة على الساحتين الإقليميَّة والدوليَّة (Priya & Quamar, 2025). تأثَّرت المملكةُ العربيّةُ السعوديَّةُ بهذا السياقِ الدولي باعتبارها قوة وسطى لها مكانتها. تمتلكُ المملكة قدراتٍ اقتصاديةً وعسكريةً كبيرةً، وتعتبرُ ثاني أكبر دولة في العالم من حيث كميّة الاحتياطات النفطية. تتمتّعُ المملكة أيضًا بتأثيرٍ ثقافيٍّ واسعٍ في العالم الإسلامي. اتخذت سياستُها الخارجيّة في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود منحًى أكثرَ تشدُّدا على الصعيدِ الإقليميّ، وأصبحت قادرةً على التأثيرِ في محيطِها سواءَ من خلالِ الدعمِ الماديّ الذي تقدِّمُه لحلفائها، كالدّعم الذي قدّمتهُ لمصرَ في عهدِ الرئيس عبد الفتاح السيسي أو من خلال التدخل العسكري المباشر كما حصل في البحرين واليمن. بعد مرحلةٍ من التدخُّلِ المباشرِ في اليمن والبحرين، تميَّزت السياسةُ الخارجيَّةُ السعوديَّة بالتهدئة والسعي لترسيخِ الاستقرارِ في المنطقةِ.

أما على صعيد علاقة المملكة بالقوة العظمى، أدَّى التوجُّهُ السياسيُّ الضبابيُّ لواشنطن إلى إحباطِ الرياضِ من إمكانيّة الاعتمادِ على الولاياتِ المتّحدةِ في حمايةِ أمنها. فوطَّدت السعوديّة العلاقة مع الصّين بصفتها الشريك التجاريَّ الأول لها، بينما تعدُّ روسيا شريكًا رئيسيًّا في أوبك +. يعكسُ هذا المنحى في السياسةِ الخارجيَّةِ السعوديَّةِ المزيدَ من الاستقلاليَّةِ تُجاهَ القضايا الدوليَّة، وإصرارًا بعدمِ الدخولِ كطرفٍ في التنافسِ القائم.

1. الإشكالية وتساؤلات البحث

بناءً عليه، تتجلَّى إشكاليّةُ هذا البحثِ وفقًا للآتي: في ظلِّ احتدامِ التنافسِ بين القوى العظمى، كيف تشقُّ المملكةُ كقوة وسطى طريقَها بين القوى العظمى المتنافسة، وكيفَ تضبطُ سياستها الإقليميَّة للتكيُّف مع السياق الدولي القائم؟ ينبثقُ عن هذه الإشكالية تساؤلين اثنين:

- كيف يتجلَّى مفهوم القوى الوسطى في سياقِ السياسة الخارجيَّة السعودية؟
- كيف تضبطُ السعوديَّةُ سياساتَها الخارجيَّة تجاه القوى الوسطى في الشرق الأوسط؟

2. أهمية البحث

تكمُن أهميَّةُ هذا البحث في تسليطِ الضَّوءِ على السياسةِ الخارجيَّةِ السعوديَّةِ في ظلِّ التنافسِ بين القوى العظمى، خاصةً وأن احتدامَ المنافسةِ موضوعٌ مستجدٌّ على الساحةِ الدوليَّة، حيثُ برزَت حدَّتُه إلى العيانِ منذ العام 2017 بإعلانِ الرئيسِ ترامب الصينَ منافسًا استراتيجيًّا للولايات المتَّحدة يجبُ التصدِّي له. كما يكتسبُ هذا البحثُ أهميَّةً كبرى بعد الحرب الروسيّة الأوكرانية التي بيَّنت كيف تُشكِّلُ الحسابات الخاطئة في تموضُع الدولة بين القوى العظمى عاملًا مهدِّدًا لبقائها.

3. أهداف البحث

يهدفُ هذا البحث إلى ما يلي:

- تحديدِ انعكاسِ التنافس بين القوى العظمى على علاقات المملكة بالقوى العظمى المتنافسة.
- تبيان التحوُّل في السياسة الخارجيَّة السعودية على الصعيد الإقليمي.
-

4. منهج البحث

تمَّ الارتكازُ في هذا البحثِ على منهجِ دراسةِ الحالة (Roselle, 2016, p. 36) بغيةَ تقييمِ انعكاس التنافس بين القوى العظمى على السياسة الخارجيَّة السعوديَّة لجهة إدارة علاقاتها مع القوى العظمى المتنافسة، وضبط سياساتها الإقليميَّة. يتيحُ ذلك استكشاف التحوُّلات في السياسة الخارجية السعودية من منظور أدبيَّات القوى الوسطى.

5. حدود البحث

يركِّزُ هذا البحثُ على الفترةِ الزمنيَّة الواقعةِ ما بعد العام 2017 حيث شهدَ العالمُ إعلانَ عودةِ التنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى من قبل

الرئيس ترامب بُعيد تولّيه سدة الرئاسة في الولايات المتّحدة في ولايته الأولى (Fong, 2024; Trump, 2017).

من الناحية الموضوعيَّة، يركزُ البحث على محورين: الأول يتناول تفاعل المملكة مع القوى العظمى المتنافسة والثاني يدقّق في سلوك المملكة على الصعيد الإقليمي لا سيَّما تجاهَ القوى الوسطى الأُخرى في الشرق الأوسط.

6. الدراسات السابقة

Kingdom of Saudi Arabia: A Rentier Middle Power in Pursuit of Global Leadership of the Islamic Community, Mitreski, A., (2022)

من خلال منهج دراسةِ الحالةِ، تسلِّطُ الدراسة الضوءَ على أهمية السعودية كقوة وسطى في منطقة الشرق الأوسط. تهدفُ الدراسة إلى تبيان موقع المملكة في بنية النظام الدولي، كما تنظرُ في سلوكها غير النمطي، مع التركيز على تأثيرها على تجارة النفط العالمية، وزعامتها في العالم الإسلامي. تخلصُ الدراسة إلى اعتبار المملكة قوة وسطى ذات مكانة باعتبارها دولة تتمتَّعُ بقدرات مادية كبيرة، ونفوذ ملموس في الشؤون الدوليَّة، ولكنَّها غير مألوفة في أدبيات القوى الوسطى كون سلوكها لا يتَّبعُ الأنماطَ السلوكيَّة أو المعياريَّة (normative) المتوقَّعة لهذه الفئة من الدول. فالمملكةُ ليست مناصرة للنظام الديمقراطي الليبرالي، وغالباً ما تعطي الأولوية لمصالحها على حساب السعي إلى التوافق مع القوى الوسطى الأخرى. يتعارض ذلك، من وجهة نظرنا، مع سلوك المملكة الحالي في سياستها الخارجية حيث شرعَت في بناء الجسور مع القوى المنافسة الأخرى، وترسيخ الاستقرار الإقليمي كما سيتبيَّن من خلال بحثنا هذا.

أدوار الشركاء غير المتو افقة: السياسة الخارجية السعودية بين العلماء والولايات المتحدة. قرني، ب. وعبد الفتاح، م. (2006).

تتطرَّق الدراسة للسياسةِ الخارجيَّة السعوديَّةِ حيثُ يتبيَّنُ ارتباطَها الوثيقَ بالصفاتِ الشخصيَّةِ لزعمائِها. تهدف الدراسة إلى إبراز تأثير التحوُّلات الإقليميَّة والدوليَّة على إعادةِ تعريفِ المملكةِ لدورها في السياسة الخارجيَّة. يطبق المقال الإطار العام (General framework) ويحلِّلُ مكونات البيئة المحلية من نشأة السكان والبنية الاجتماعية إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية للمملكة. تستنتج الدراسة أنَّ التغييرَ حتميٌّ في المملكة بيد أنَّ هذا التغيير لا يجب أن يكونَ راديكاليًّا. إن الافتراض بحتميَّة التغيير يتوافقُ مع ما نشهدُه حاليًّا في المملكةِ من تحوُّلاتٍ في المجتمعِ السعوديّ، في ظلِّ الدور الرئيسي الذي يلعبُهُ ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود في هذا الإطار. بيدَ أنَّ التغيير لم يكن كما توقَّعتهُ الدراسة؛ بل جاء راديكاليًّا، حيثُ أطلقَت السعوديَّة تغييرات جذريَّة طالت الدولة والمجتمع ضمن إطار "رؤية السعوديَّة 2030" الطموحة.

Shanghai Cooperation Organization and BRICS: Pivotal Shifts in Saudi Arabia's Look East Foreign Policy, Asl, S. S., Alamdari, S. Z., & Sadygzade, M. S. O., 2025.

تشيرُ الدراسة إلى أنَّ سياسة "التحوُّل نحو الشرق" تمثِّلُ تحولًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية السعودية، حيث تسعى المملكة إلى تعزيز علاقاتها مع الصين، في إطار تنويع التحالفات والشراكات الدولية. برز هذا التوجه بشكل واضح في أعقاب التراجع النسبي للقوة الأميركيَّة. تُبرِزُ الدراسة، من خلال دراسة الحالة السعودية، أن المملكة بدأت تعيد هيكلة أولوياتها الخارجية عبر تعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع الصين، لا سيَّما من خلالِ مبادراتٍ مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، حيث تُعد الرغبة السعودية في الانضمام إلى هاتين المنظمتين مؤشرًا على سعيها لتعزيز دورها في نظام دولي يتَّسم بالتنافس بين القوى العظمى. بهذا، تقدم الدراسة تحليلًا للتحوُّل في السياسة الخارجيَّة السعودية الذي يهدف إلى تحقيق توازن مع القوى العظمى، وضمان مصالحها في بيئة دولية متقلبة. تأخذُ هذه الدراسةُ مسألةَ انضمام المملكة إلى مجموعة البريكس، وكأنَّه أمرٌ واقعٌ حكمًا في الوقت الذي جمَّدت فيه المملكة انضمامها إلى المجموعة. انطلاقًا من ذلك، يتناول بحثُنا هذه المسألة لسبر مدى التوازن الذي تقيمُهُ المملكة مع القوى العظمى المتنافسة.

إطار نظري: القوى الوسطى في ظل التنافس بين القوى العظمى

التنافس بين القوى العظمى

يشكِّلُ نظامُ ما بعدَ الحربِ الباردةِ أحدَ التحوُّلاتِ التاريخيَّةِ في النظامِ الدوليّ. انتقلَ النظامُ الدوليُّ من القطبيَّةِ الثنائيَّةِ (نظام الحرب الباردة) إلى القطبيَّةِ الأحاديَّةِ، ووفقًا للكثيرين، هو الآن في طورِ التحوُّلِ نحوَ التعدُّديَّة القطبيَّة (Schweller, 2014, p. 3)، في حين تحدَّثَ آخرونَ عن عدمِ القطبيَّةِ (Haass, 2008, p. 44). يعكسُ تلاشي الأحاديَّةِ القطبيَّةِ تراجُعَ الهيمنةِ الأميركيَّةِ (Layne, 2012, p. 203). في ردِّ فعلِها على أحداثِ الحادي عشر من أيلول، بالغَت الولاياتُ المتَّحدةُ في قراءةِ قوَّتِها غيرِ المسبوقةِ التي منحَها إيَّاها انهيارُ الاتحادِ السوفيتي في العام 1991. خاضَت الولاياتُ المتّحدةُ العديدَ من الحروبِ والتدخُّلاتِ العسكريَّةِ في جميعِ أنحاءِ العالم، مع نتائجَ مشكوكٍ فيها، وذاتِ تكلفةٍ عاليةٍ (Zakaria, 2019). تجاوزَت الولاياتُ المتّحدةُ حدودَها ووضعَت نفسَها في موقفٍ محفوفٍ بالمخاطرِ دونَ توسيعِ قوَّتِها النسبيَّة ضدَّ المنافسين الاستراتيجيّين: روسيا والصين (Moeini et al., 2022, p. 1).

تعتبرُ منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجيَّة أحد ميادين التنافس بين القوى العظمى (Zhang, 2025, p. 1924). من منظورٍ أميركيّ، تسعى روسيا والصين إلى تأمينِ موطئِ قدمٍ لهما في المنطقة. تعزّزُ الصينُ من تعاونِها مع دولِ المنطقةِ من خلالِ الشراكاتِ الاستراتيجيَّةِ والتبادلِ التجاريّ والتعاونِ الدفاعي. بينما روسيا تسعى إلى إعادةِ تأكيدِ قوَّتِها العسكريَّةِ من خلالِ إقامةِ قواعدَ عسكريَّةً دائمةً في الشرقِ الأوسطِ لا سيَّما في سوريا وليبيا، وتأمينِ سوقٍ لترسانتِها العسكريَّة (Garamone, 2021). ينظرُ إلى هذا التنافس كفئة وسيطة من العلاقات بين القوى العظمى، تقع ما بين التعاون والحرب (Fong, 2024).

مفهوم القوى الوسطى

شهِدَ مفهومُ القوى الوسطى اهتمامًا أكاديميًّا ملحوظًا منذُ بدايةِ الألفيَّةِ الثالثةِ (Robertson, 2017). تنبعُ أهميَّةُ القوى الوسطى في النظامِ الدوليّ المعاصر من امتلاكِها ما يكفي من النفوذِ الاقتصاديّ والجيوسياسيّ للإلقاءِ بثقلِها على الساحةِ الدوليَّةِ حفاظًا على مصالحِها دونَ الاصطفافِ وراءَ أيّ من القوى العظمى (Echols, 2022). تستخدِمُ هذه القوى بمهارةٍ قدراتِها الماديَّة وغير الماديَّة لتكونَ جزءًا من آلياتِ صنعِ القرارِ الفعَّالةِ على المستوى العالمي أو الإقليمي (Sucu et al., 2021, p. 1). على الرُّغمِ من تسميةِ بعضِ الدولِ بالوسطى، نتيجةَ تمتُّعِها بقدراتٍ تتراوحُ ما بين القوى العظمى والصغرى، لا يتمُّ تصنيفُها تلقائيًّا في "وسطِ" التسلسلِ الهرميّ الدولي، لأنَّها تمتلكُ عادةً قدراتٍ ماديةً كبيرةً تفوقُ قدراتِ الدولِ الواقعةِ في وسطِ التسلسلِ الهرمي للدول. **نتيجةً للقيودِ على الموارِدِ الماديَّةِ لا تستطيعُ القوى الوسطى العملَ منفردةً على الساحةِ الدوليَّةِ، لذلك نجدُها تَتَّبِعُ نهجًا متعدِّدَ الأطرافِ معروفًا بـ** "دبلوماسية القوة الوسطى" (Higgott, 1997). من هنا تبرزُ أهميَّة التعاون مع القوى الوسطى الأخرى لتعزيز النفوذ على الساحة الدوليَّة.

خلقَ تراجعِ القوَّةِ النسبيّ للولاياتِ المتَّحدةِ فراغًا في القوَّةِ نتيجةَ انحسارِ دورِها في مناطقَ عديدةٍ حولَ العالم جرَّاء الانسحابِ من ساحاتِ الصراعِ كالعراقِ وأفغانستان. أفسَحَ هذا الفراغُ المجالَ للقوى الوسطى لتلعبَ دورًا أكثرَ تطلُّعًا إلى الخارجِ، وأكثرَ حزمًا (Zenonas, 2019, p. 57). كذلك أتاحَ التنافسُ بين القوى العظمى المزيدَ من الاستقلاليَّة الاستراتيجيَّة للقوى الوسطى (Kara, 2023) والمزيد من القدرة على الفعل سعيًا وراءَ مصالحِها (Echols, 2022). في ظل هذا السياق، تعيدُ القوى الوسطى ضبطَ سياستِها الخارجيَّةِ للاستفادةِ من التعاملِ مع كلٍّ من القوى المتنافسةِ على حدة كما تفعلُ السعوديَّة من خلال الإبقاء على العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن وتوسيع نطاق علاقاتها مع كل من الصين وروسيا.

يتجلَّى ازديادُ قدرةِ القوى الوسطى على الفعلِ من خلالِ بسطِ نفوذِها إقليميًّا دونَ الخوفِ من ردِّ فعلِ القوى العظمى. كانَ سلوكُ تركيا لافتًا في هذا المجال. من خلالِ توازنِها الدقيقِ بين روسيا والغرب، وسَّعت أنقرة نفوذَها الجيوسياسي (Harris, 2024) واتبعت سياساتٍ خارجيةً تتعارضُ مع النظامِ الدوليّ الليبراليّ (Aydin, 2021)، وتنحو إلى الاستقلاليَّةِ المصحوبةِ بالتدخُّل العسكري (Kutlay & Öniş, 2021). بيد أن هذا النهج يحملُ في طيَّاتهِ تداعياتٍ على تركيا. في العام 2020، فرضت الولايات المتَّحدة عقوباتٍ على إدارة الصناعات الدفاعية التركية جراء شراء نظام صواريخ أرض-جو S-400 من روسيا (U.S. Department of State, 2020). كذلك تنطبقُ هذه الديناميكيَّة على إيران التي ازدادت قدرتُها على الفعلِ في الشرقِ الأوسط من خلال دعم المجموعات المسلَّحة في كل من العراق ولبنان واليمن. على غرارِ القوى الوسطى في الشرق الأوسط، اتَّسمت السياسةُ الخارجيَّةُ السعوديَّةُ بالتوازنِ في علاقاتِها مع القوى العظمى، وبالمزيدِ من القدرةِ على الفعلِ على الصعيدِ الإقليمي.

إنَّ تمتُّع القوى الوسطى بقدرٍ متوسِّط من القوَّةِ يقيِّدُ سياستها الخارجيَّة. تدركُ القوى الوسطى الناجحة مكانتَها، وتعملُ على صياغةِ استراتيجياتٍ تتناسبُ مع هذه المكانةِ وتراعي مركزيَّةَ مصالح وأدوار القوى العظمى المتنافسة (Gilley, 2017). حقَّقت هذه القوى نجاحًا خاصًا في إقامةِ توازنٍ بين القوى العظمى المتنافسة (Echols, 2022). إنَّ المسارَ المتبَّعَ من القوى الوسطى يبيّنُ أنَّها تفضِّلُ عدم الدخولِ كطرفٍ في هذه المنافسةِ الاستراتيجيَّةِ، ويبدو أنَّ المملكةَ اختارت هذا الخيارَ في سياستِها الخارجيَّة.

المملكة كقوة وسطى

نتيجةً لقدراتِها الماديَّة وتأثيرها في الشؤون الدولية تعتبرُ المملكة قوة وسطى ذات مكانة. تستوفي المملكةُ ثلاثةَ معايير حدَّدها Edström وWestberg (2020) تؤهِّلُها لتكون قوة وسطى رئيسيَّة (major middle powers): امتلاكها اقتصادًا من بين أكبر 20 اقتصادًا في العالم على أساس الناتج المحلي الإجمالي السنوي، تصنيفها ضمن أكبر 20 دولة من حيث الإنفاق الدفاعي التراكمي على مدى عشر سنوات، وتتمتَّعها بمكانةٍ سياسيَّةٍ مرموقة بفضل عضويَّتها في مجموعة العشرين.

يجادل Mitreski (2022) أنَّ المملكةَ تتميَّزُ من الناحية السلوكيَّة عن غيرها من القوى الوسطى من خلال استغلال الثروة لتحقيق مكاسب سياسيَّة ودبلوماسيَّة. تعزّزُ عائداتُ النفط من مكانة المملكة كقوة وسطى غير تقليديَّة، وتزيدُ من قدرتها على تَتَبُّعِ مصالحها. تتيحُ لها هذه العائدات الانضمام إلى مجموعة العشرين، ضمانِ الاستقرارِ الاقتصاديّ، تشكيل رافعة لسياستها الخارجيَّة، وتبوُّء موقع متقدِّم بين المانحين الدوليّين للمساعدات الإنسانيَّة والتنمويَّة. ما يميّزُ المملكةَ أيضًا سعيها للعب دورٍ قياديّ في المجتمع الإسلامي. يتخطى هذا النفوذ منطقة الشرق الأوسط؛ ليشملَ دولًا غير عربية مثل إندونيسيا، الدولة الإسلامية الأكبر من حيث عدد السكان. نظرًا لعلاقاتها مع القوى الإقليميَّةِ والدوليَّةِ تستطيعُ المملكةُ تحقيقَ الاستقرارِ العالميّ من خلالِ بناءِ الجسور.

يميّزُ Jordaan (2003) بين القوى الوسطى التقليديَّة والقوى الوسطى الصاعدة (emerging). تمثّلُ القوى الوسطى التقليديَّة دولٌ مثل أستراليا وكندا والتي تعتبرُ من الدول الغنية والمستقرة وتؤمن بالمساواة (egalitarian) وتتبنَّى نظمًا ديمقراطيَّة اجتماعيَّة، لكنها بالمقابل تفتقرُ إلى التوجُّه الإقليمي الكبير. في المقابل، تعاني القوى الوسطى الصاعدة مثل الأرجنتين، البرازيل، نيجيريا، ماليزيا، جنوب أفريقيا، وتركيا من تفاوتٍ واضحٍ في توزيعِ الثروات، وتمثّلُ دولًا حديثة العهد في الديمقراطية، لكنها تمتلك نفوذًا إقليميًا بارزًا. بالنظر إلى واقع المملكة فهي تختلفُ مع القوى الوسطى التقليديَّة، فهي لا تدعمُ قيم النظام الدولي الليبرالي (Mitreski, 2022, p. 299) وتسعى للعبِ دورٍ إقليميٍّ قياديٍّ وصقل البيئة الإقليميَّة بما يتناسبُ مع مصالحِها. يجعلُ ذلك منها قوة وسطى صاعدة على الرغم من عدم اعتمادها النظام الديموقراطي. فقد حاولت المملكة التصدي لثورات الربيع العربي من خلال الأطر الدبلوماسيَّة والتدخُّل العسكري والدعم المالي (Hazbun, 2018, p. 6). في الواقع، تثير الديموقراطيَّة في دول العالم الثالث لا سيَّما في الدول العربية جدلًا واسعًا حيث لم تؤدِّ إلى تحقيق النهضة الموعودة في الدول التي حطَّت فيها.

بالمقابل، يرى Mitreski أنَّ المملكة قد تعملُ على بناء الجسور نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالجهات الفاعلة الإقليميَّة والدوليَّة، إذا اقتضت مصلحتها ذلك، وهو الدور الذي ينسبُ عادةً للقوى الوسطى (Mitreski, 2022, p. 299). يبدو أن المملكةَ بدأت تتبنَّى نهج بناء الجسور ولعب دور الوسيط في النزاعات الدوليَّة كالحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة. بيد أن تدخُّل القوى الوسطى لحل النزاعات الدوليَّة يرتبط بموافقة القوى العظمى. فلولا موافقة الولايات المتَّحدة وروسيا على الدور السعودي لتسوية الصراع الروسي الأوكراني لما تمكَّنت المملكة من لعب هذا الدور. وعليه تبرزُ مركزية القوى العظمى في تسويةِ الصراعاتِ الدوليَّة مع دورٍ ميسّر للقوى الوسطى.

وهكذا، تُمثّل المملكة حالةً فريدةً تستأهلِ الغوص في ثناياها. فهي لا تتبنَّى الأجندة الليبرالية الغربية، وبدأت مؤخرًا تلعبَ أدوارًا أقرب إلى السلوك التقليدي للقوى الوسطى كبناء الجسور والتوسُّط في النزاعات الدولية. في ظل التنافس بين القوى العظمى، تبرزُ السعودية كلاعب رئيسي ذو تأثيرٍ إقليمي ودولي ما يجعلُ منها حالةً تضفي على أدبيَّات القوى الوسطى بعدًا إضافيًّا.

القوى الوسطى من منظورنظريات العلاقات الدوليَّة

بالنسبةِ للواقعيين، بشكلٍ عامٍ، تحكُمُ العلاقاتِ الدوليَّةَ معادلةٌ صفريةٌ zero sum gain يكون فيها بقاءُ الدولةِ الهدفَ الأبرزَ الذي تعملُ القيادةُ السياسيَّةُ في الدولةِ على تحقيقِه. بحسبِ هانز مورجنثاو، أحد أشهر الواقعيّين الكلاسيكيّين، إن الواقعيَّة غالبًا ما تهدفُ إلى تحقيقِ أهونِ الشرورِ lesser evil بدلاً من تحقيقِ الخيرِ الأكبر greater good. وهي لا تهتمُّ بالحسابات الأخلاقيَّة في عمليَّة صنع القرار، بل تشجّع النهجَ المكيافيلي حيثُ يبرّرُ بقاءِ الدولةِ الوسائلَ المستخدمة (Kevlihan, 2014). بالمقابل، يلعب سلوك السياسة الخارجية دورًا أساسيًّا في تصنيفِ القوى الوسطى بالنسبة للمدارس الفكرية الليبرالية والبنائية. عادةً ما تصوّرُ هذه المدارس القوى الوسطى على أنَّها تسعى إلى الحلول الوسط، بناء التحالفات، المشاركة في المنظمات الدولية، والمحافظة على النظام الدولي (Mitreski, 2022, p. 289).

على الرغم من تسليط الواقعيّين الضوءَ على الفوضى الدوليَّة كمصدرٍ للصراعاتِ الدوليَّة، بمعنى عدمِ وجودِ حكومةٍ عالميَّةٍ أو سلطةٍ عليا فوقَ سلطةِ الدولِ،لا يُنظرُ إلى الفوضى بالضرورةِ على أنَّها عاملٌ مؤجّجٌ للصراع. أشارَ Wendt (1992)، أحدَ أبرزِ المنظِّرين البنائيّين في العلاقاتِ الدوليَّةِ، أنَّ "الفوضى الدوليَّة anarchy هي ما تصنعُهُ الدولُ منها". من خلالِ ذلك يتحدَّى Wendt الأطرَ الواقعيَّة التي تهملُ دورَ الهويَّةِ، وبناءَ المصالحِ في السياسةِ الدوليَّة (Wendt, 1992, p. 424). إنَّ النظرةَ البنائيَّةَ للعلاقاتِ الدوليّةِ لها آثارٌ مهمةٌ على القوى الوسطى في النظام الدولي. إنَّ القانونَ الدوليَّ الذي يحدّدُ قواعِدَ سلوكِ الدّولِ المتَّفقِ عليها قد لا يمنعُ قوةً كبرى من فرضِ إرادتها على دولةٍ أصغَر، ولكنَّهُ سيزيدُ من التكاليفِ على الدولةِ الأقوى، ونتيجةً لذلكَ، سيجعلُ مثلَ هذه المغامرات أقلَّ احتمالًا وأقل تواتُرًا. يصبُّ في مصلحةِ القوى الوسطى حماية ودعمِ سيادةِ القانون الدولي، وعملِ المؤسَّساتِ الدوليَّةِ لأنَّها تحدُّ من تدخُّلات القوى العظمى على الرغم من إدراكها لحدودِ صلاحيَّاتِ هذهِ المؤسَّسَات (Kevlihan, 2014). يساعدُ تعزيزُ هذه المؤسَّساتِ على الحدِّ من قدرةِ القوى العظمى على الهيمنةِ والتصرُّفِ بشكلٍ منفردٍ في مواجهةِ الأزماتِ الدوليَّة.

بالنَّظرِ إلى تركيزِ أدبيَّاتِ القوى الوسطى على الدورِ المتميّزِ للقِوى الوُسطى في تجنُّبِ الاستقطابِ الذي تفرضُهُ المنافسةُ بين القوى العظمى، تتجلَّى أهميَّةُ سيرِ هذا الدورِ لدى السعوديَّةِ من خلالِ بناء الجسور مع القوى الوسطى الأُخرى في الشرق الأوسط. يساهمُ ذلك في دعمِ المعاييرِ التي تشجّعُ التعاوُنَ الدوليَّ على أساسِ الحدِّ من استخدامِ القوَّةِ لتسويةِ النزاعاتِ والمنفعةِ المتبادلةِ بعيدًا عن الاعتباراتِ الواقعيّةِ المتمثّلة بالمعادلةِ الصفريَّة. لا يعني ذلك إهمال الاعتبارات الواقعية من قبل المملكة التي تعمل على تعزيز قدراتها المادية لحماية أمنها في بيئةٍ إقليميَّة مضطربة.

المبحث الأوَّل: التنافس بين القوى العظمى و انعكاسه على علاقة المملكة بهذه القوى

مع احتدامِ التنافسِ بينَ القوى العظمى، أصبَحَ تركيزُ الولاياتِ المتَّحدةِ مُنصَبًّا بشكلٍ كبيرٍ على الصين وروسيا. أعطى صعودُ الدورِ الصيني والروسي المملكةَ خياراتٍ بديلةً عن الولايات المتّحدة. أدركَت المملكة أنَّها غيرُ قادرةٍ على الاعتماد بشكلٍ كلّي على الولايات المتَّحدة فبنت علاقةً أكثرَ توازنًا مع القوى العظمى (المطلب الأول)، كما وجدَت نفسَها أكثرَ قدرةً على الاستجابة للتبدُّلات الحاصلة في النظام الدولي بحكم قدراتِها الاقتصاديّة والعسكريّة ما يجعلُ منها قوة وسطى فاعلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: علاقة أكثر توازنًا مع القوى العظمى

مع تحوُّل الولايات المتَّحدة نحوَ آسيا وتقليص التواجد في مناطق الصراع، شهدَت السياسةُ الخارجيَّةُ السعوديَّةُ تحوُّلًا في العلاقةِ مع القوى العظمى. بعد أن اتَّسمت تاريخيًّا بالاعتماد على واشنطن (أوَّلًا)، دأبت المملكة في الفترة الأخيرة على تطويرِ علاقاتِها مع كلٍّ من الصين وروسيا (ثانيًا).

أوَّلًا: التحوُّل في العلاقة مع الولايات المتَّحدة

بعدَ الحرب العالميَّة الثانيَّة كانت الولايات المتَّحدة بأمسِّ الحاجة للوصول إلى إمداداتِ النفط في منطقة الخليج العربي. بالمقابل كانت السعوديّة بحاجة لإرساء أُسُسِ الدولة في ظل بيئة شرق أوسطيّة تتَّسِمُ بعدم الاستقرار. على هذا الأساس، قامت علاقةٌ استراتيجيّةٌ متينةٌ بين البلدين (1)، لكنَّ هذه العلاقة شابها الحذرُ في عهدِ الملكِ سلمان بن عبد العزيز آل سعود (2).

1. العلاقة الاستراتيجية التاريخية مع الولايات المتّحدة

شكَّلَ تأمينُ الولاياتِ المتَّحدةِ مظلَّةً أمنيَّةً للسعوديَّة الغنيَّة بالنفط أولويةً لسياستِها الخارجيَّة منذُ الحربِ العالميَّة الثانيَة (Council on Foreign Relations [CFR] Editors, 2018). استند التحالفُ السعوديُّ الأميركيُّ على المصالحِ المتبادلة. حمل كلٌّ من البلدين نفس التصوُّر للتهديد الشيوعي. هدفت الولايات المتّحدة من خلال المحافظة على استقرار الأمن السعودي ضمان أمن إمدادات النفط إليها (Hussein, 2012). بيدَ أنَّ العلاقات الثنائيّة لم تكُن في وئامٍ تامٍ. تجاوزت العلاقة تحدياتٍ عدّة، بما فيها هجمات 11 أيلول، حيثُ كان خمسة عشر من أصل تسعة عشر من خاطفي الطائرات مواطنين سعوديين. على الرغم من ذلك اعتبرت الإدارات الأميركيّة المتعاقبة أنَّ المملكةَ شريكٌ استراتيجيٌّ مهمٌّ في المنطقة (CFR Editors, 2018).

يحتلُّ التعاونُ الدفاعيُّ حيّزًا مهمًّا من التعاونِ بين البلدين. شجَّع الرئيسُ ترامب عقدَ صفقات الأسلحَة مع المملكة، بحجَّة أنَّها تخلقُ نصفَ مليون فرصةَ عمل أميركيّة. خلال رحلته في أيار 2017 إلى السعوديّة، وقَّع الرئيس ترامب سلسلةً من صفقاتِ الأسلحة التي كان من المتوقَّع أنْ يبلُغَ مجموعُها حوالي 350 مليار دولار على مدى عقدٍ من الزمن (CFR Editors, 2018). لا يزال الرئيس ترامب في ولايته الثانية يشجِّعُ مثل هذه الصفقات حيث من المحتمل أنْ تكون المملكة وجهته الخارجيَّة الأولى. تشيرُ الإيجابيَّة السعوديَّة في هذا الصدد إلى الأهميَّة التي تولها للتعاون الأمني مع الولايات المتَّحدة التي تعتبر الضامن الأمني الأبرز في الشرق الأوسط نتيجة لتواجدها العسكري المكثَّف في المنطقة.

2. الحذر من العلاقة مع الولايات المتّحدة

مع التبدُّل في أولويَّات السياسة الخارجيَّة الأميركيَّة والتوجُّه نحو آسيا لاحتواء "التنين الصيني"، بدأ الحذرُ لدى صناع القرار في السعوديّة. نظرَت الرياض إلى المرونة التي أظهرها الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما في التعاملِ مع إيران، من خلالِ توقيعِ الاتفاقِ النوويّ معها، بأنَّها تعزِّزُ من نفوذِ إيران في الشرق الأوسط (Phillips, 2016). تبيَّنَ للسعوديينَ أنَّ الولاياتِ المتَّحدة قد سلَّمت العراق لإيران بعد أن سحبت قواتِها على عجلٍ من هذا البلد. مع توقيع الاتفاق النووي، رأت السعوديَّة حينها أن إيران أصبحت أكثر جرأة بينما تراجع النفوذ السعودي لدى الولايات المتَّحدة (Kamrava, 2018, p. 5). في أيلول 2019، رسَّخَ ردُّ فعل إدارة ترامب غير الحاسم على هجومِ الطائرات بدون طيار والصواريخ على منشآت النفط السعوديّة في بقيق وخريص، قناعةً لدى السعوديّة بأنَّ التزام الولايات المتّحدة بأمنها قد تضاءل (موقع الناشر، 2022).

تزايدَ الحذرُ السعودي من الرئيس الأميركي جو بايدن عندما عمَدَ إلى إحياء المفاوضات النووية مع إيران في بداية ولايته. زادَت هذه المفاوضاتُ من إحساسِ المملكة بالتهديد (علوش، 2022). اشترَطَ السعوديُّون في إطارِ هذه المحادثاتِ مناقشةَ قضايا أُخرى تثيرُ قلقَهم، بما في ذلك ترسانةُ إيران من صواريخ أرض - أرض، والطائرات دون طيار، وكذلك نشاط الميليشيات المدعومة من إيران، بيدَ أنَّه لم يتمْ تلبية رغباتهم (Feierstein & Guzansky, 2021, p. 2). لو قدِّرَ لهذه المفاوضات أن تثمِرَ، لكانت عزَّزت من نفوذ إيران في المنطقة على حساب المصالح السعوديَّة.

على الرغم من إحباطِ السعوديين ممَّا يرونَ أنَّه توجُّهٌ سياسيٌّ ضبابيٌّ لواشنطن في الشرق الأوسط، لا تزالُ المملكةُ حريصة على علاقتها الاستراتيجيَّة مع الولايات المتَّحدة. يبحثُ البلدان عقدَ اتفاقٍ دفاعيٍّ بينهما، تلتزمُ فيه الولاياتُ المتَّحدةُ بأمنِ المملكةِ لقاءَ التطبيعِ مع إسرائيل. لا تزالُ السعوديَّة تشترط تسوية القضيَّة الفلسطينيَّة على أساس حلِّ الدولتين قبل السير بالتطبيع (Saab, 2024). يساهمُ مثل هذا الاتفاق في تعزيزِ أمن المملكة تجاهَ التهديدات الإيرانيَّة المحتملة، من خلال ضمان رد فعلٍ أمريكيٍّ حازمٍ على أي هجوم إيراني على السعودية (Singh, 2024). إنَّ إقامةَ المملكةِ لهذا التحالف دونهُ مخاطر كون العلاقات الاقتصادية والتكنولوجيّة مع الصين ذات أهمية لتطوير اقتصاد المملكة وتعزيز قدراتِها الدفاعية. كما أنَّ خيار مسايرة الولايات المتَّحدة (bandwagoning) ينطوي على خطر الوقوع في شرك الصراعات (entrapment) أو التخلي عنها من قبل واشنطن في أوقات الأزمات (Kamrava, 2018, p. 10). نظرًا لأنَّ الدعم الأميركي غير موثوق ونظرًا لعدم توفير الصين وروسيا مظلَّة أمنيَّة بديلة، يرجَّحُ أنْ تستمرَّ المملكة في اتباع نهج متوازن في التعامل مع القوى العظمى ممَّا يتيحُ لها الإبقاء على خيارات سياستها الخارجيَّة مفتوحةً لاتخاذ الخيار المناسب وفقًا للبيئةِ الدوليَّةِ المستقبليَّة. في حال التوصُّل لعقد اتفاقٍ دفاعيٍّ مع الولايات المتَّحدة تكون السعوديَّة بذلك أعادت تموضعها لتميل بوصلة سياستها الخارجيَّة ناحية الولايات المتَّحدة مبتعدةً عن السياسةِ المتوازنةِ التي تنتهجُها حاليًا.

ثانيًا: توطيدُ العلاقةِ مع الصين وروسيا

إنَّ إحساسَ السعوديَّة بعدمِ القدرةِ على الاعتمادِ على واشنطن في حمايةِ أمنِها دفعَها إلى إعادةِ النظر في علاقتِها مع الولاياتِ المتّحدةِ، وبدأَت تنسجُ علاقاتٍ استراتيجيةً أكثرَ توازنًا مع كل من الصين (1) وروسيا (2).

1. تطوير العلاقة مع الصين

تسعى كلٌّ من الصين والسعوديَّة إلى تعزيزِ أواصر التعاون بينَ البلدين. تعتبرُ السعوديَّة مورِّدًا رئيسيًّا للنفطِ الخامِ للصين، بينما تعتبرُ الصينُ المستورد الأول للنفط السعودي. عزَّز البلدان في العام 2016 العلاقات بينهما بشراكةٍ استراتيجيةٍ شاملةٍ، والتي امتدَّت لتشمل المجالين الاقتصادي والعسكري ("2016.. عام الشراكة"، 2016). على الصعيد الاقتصادي، وصلَ حجمُ التجارةِ المتبادلة إلى أكثر من 105 مليار دولار أميركي في العام 2022 (خان، 2023). في العام 2023، وصلَ الاستثمارُ الأجنبي المباشر الصيني (FDI) في السعوديَّة إلى حوالي 17 مليار دولار (Kashyap, 2024). على مدى العقود الماضية، تطورت العلاقات بين السعودية والصين لتشملَ قطاعاتٍ متعدِّدة، بما في ذلك الطاقة والبنية التحتيَّة والتكنولوجيا. تدعمُ الصين رؤية السعوديَّة 2030 من خلالِ الاستثماراتِ والعقودِ الضخمةِ في مجالِ الطاقةِ المتجدِّدة، وهو ما يعكسُ التزامَها بدعمِ أهدافِ المملكة في تنويع اقتصادها. كذلك، تدعم الصين جهود المملكة في توطين الصناعات والاستثمار في التقنيات المتطورة ما يساهم في تعزيز قدرتها على الحد من اعتمادها على النفط. (Alghannam, 2025).

إلى جانب التعاون الاقتصادي، تعطي السعوديَّةُ أولويَّةً لتعزيزِ التعاونِ مع الصين في المجالِ الدفاعي. شرعَت السعوديّةُ في علاقتِها الأمنيَّة مع الصين عندما اشترى السعوديون في العام 1986، ومن خلالِ مفاوضاتٍ سريَّة، 50 صاروخًا باليستيًا من طراز 50DF-3/CSS-2. في العام 2014، اشترت السعوديّة من الصين 15 طائرة دون طيار نوع Wing-Loong 1 بالإضافة إلى 5 طائرات دون طيار مسلحة نوع Ch-4 (Zoubir, 2023). تتطلَّعُ السعوديّة بقوةٍ للاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي حققته الصين في تطويرِ الصواريخ والطائرات دون طيار (Ningthoujam, 2021). في العام 2017، تمَّ توقيعُ اتفاقيّة تعاون بين مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا وشركة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية في مجال تصنيع طائرات بدون طيار مسلحة نوع Ch-4 المشابهة للطائرة بدون طيَّار الأميركيّة الصنع نوع MQ-1 Predator ("السعودية تصنع"، 2017). يبدو أن المملكة لا تعتمدُ على الولايات المتّحدة لتطوير ترسانتها من الصواريخ والطائرات دون طيار التي تشكل ركيزة أساسيَّة للحفاظ على أمن المملكة بعد أن أثبتت حرب أوكرانيا أهمية هذا النوع من الأسلحة في الحروب الحديثة.

تعتبرُ المملكةُ وجهةً تصدير مهمَّة للصناعات العسكريَّة الصينيَّة. صنِّفت السعوديَّة من ضمن أكبر عشر دول مستوردة للسلاح في العالم في الفترة الممتدة ما بين 2018 و2022، وثاني أكبر مستورد للأسلحة في الفترة عينها (Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], 2023). من خلال برامج التصنيع الدفاعي المشتركة مع الصين، سيكون لدى السعوديّة مصدرٌ بديلٌ لشراء الأسلحة، الأمر الذي قد يثيرُ استياء الولايات المتّحدة.

نظرًا للقيود التي تفرضها الولايات المتَّحدة على السعوديَّة في مجال التسلُّح، من المرجَّح أن تزدهر صفقات الأسلحة الصينيَّة السعوديَّة. بيد أنَّ الرياضَ تعلمُ أنَّه يجبُ عليها الموازنة بين الفوائد المتأتية عن تعاونها مع الصين وضرورة عدم عزل الولايات المتّحدة لتفادي ردِّ فعلها. تواجُه الرياض تعقيدات من أيّ ضغوطٍ أميركيَّة للحدِّ من التعاملِ مع الصين، لا سيَّما في الشؤون العسكريّة. وهي بحاجةٍ إلى إيجادِ توازنٍ صعبٍ في هذا المضمار (Al-Tamimi, 2022). الجدير بالذكر، أن إدارة ترامب، في ولايته الأولى، أصدرت تحذيرات لشركائها في الشرق الأوسط بضرورة إنهاء التعاون مع الصين في القضايا التي يمكن اعتبارها تشكِّلُ خطرًا أمنيًّا على الولايات المتّحدة من ضمنها شبكات اتصالات الجيل الخامس (Lons et al., 2019).

تكمنُ وراء التعاون بين الصين والمملكة مسألة مهمة. تتوافقُ مبادئ السياسة الخارجيّة الصينيَّة بسلاسة مع مبادئ السياسة الخارجية للمملكة لجهة عدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة للدول. بينما الولايات المتّحدة تستخدم بشكل انتقائي مفهوم حقوق الإنسان، والمسؤولية الدولية للحماية للتدخل في شؤون الدول الأخرى (Alghannam, 2023). يبدو ذلك جليًّا في غزة، فعلى الرغم من انتهاك حقوق الانسان من قبل إسرائيل إلا أن واشنطن لم تقم بإجراءات عمليَّة للضغط على إسرائيل للتخفيف من معاناة المدنيّين ووقف جرائم الحرب الإسرائيليَّة.

شكَّلَ عقدُ القمَّة العربيّة الصينيَّة في الرياض في 9 كانون الأول 2022 قرارًا حاسمًا من السعوديّة بالانفتاحِ على الصّين. تعكسُ القمةُ عزمَ القيادةِ السعوديّة على تطويرِ الشراكةِ الاستراتيجيَّةِ معَ الصين. لا شكَّ أن ذلكَ يشكِّلُ مصدرَ قلقٍ للإدارةِ الأميركيَّة. وقد أكّد الرئيس بايدن في معرض زيارته إلى السعودية في تموز 2022 أن الولايات المتّحدة لن تتركَ فراغًا تملؤه الصين وروسيا أو حتى إيران (عياد، 2022). في المحصلة، إنَّ الانفتاحِ على الصين يعكسُ براغماتيّةً سعوديّةً حيثُ تدركُ المملكة أهميَّةَ دورِها على صعيدِ الاستقرارِ في أسواقِ الطاقةِ ومدى حاجة الصين لموارد الطاقة. كما تبدي الصين مرونةً أكبر من الولايات المتحدة فيما يتعلَّق بنقل التكنولوجيا.

2. تطوير العلاقة مع روسيا

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، توتَّرت العلاقةُ مع الولايات المتَّحدة، فبدأت المملكة تبحث عن شريكٍ يتميّزُ بثقلٍ سياسيٍّ كبيرٍ على الساحة الدولية، فوجدت في روسيا ما كانت تطمحُ إليه. تطوَّرت العلاقات السعوديَّة الروسيَّة، وشملت توسيعَ التمثيل الدبلوماسي وعقدَ اتفاقياتٍ اقتصاديةٍ

ونفطية. عكست زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السعوديّة عام 2007 تحسُّنًا ملموسًا في العلاقات بين البلدين (العكيدي، 2010). بصفتهما من أكبر منتجي الطاقة، تعزّزُ روسيا والسعودية تعاونهما لتحقيق استقرار أسواق النفط العالميَّة في إطار أوبك+ بما يضمن مصالحَ البلدين (Sager, 2025 a).

في العام 2013، اكتسبت العلاقات الروسيَّة السعوديَّة بعضَ الزخم عند انكشافِ أمرِ المحادثات السريَّة بين واشنطن وطهران التي كانت تستكشفُ احتمالات التوصُّل إلى اتفاقٍ نوويٍ بين الطرفين. بيدَ أنَّ الاصطدامَ الذي حصلَ بين السعوديّة وروسيا عام 2020 في أوبك + حَوْلَ خفض إنتاج النفط شكَّلَ نكسةً للتقدمِ في العلاقات بين الطرفين. في وقتٍ لاحقٍ، أدَّت دعواتُ الرئيس ترامب لسحبِ الجنودِ الأميركيين من سوريا وإعلانِه الزئبقي بالاستعداد للقاءِ الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى ترسيخِ القناعة لدى الرياض بضرورةِ تحسين العلاقات مع موسكو (Parker & Lynch III, 2021, p. 1). في العام 2022، بعد أن ارتفعت أسعار النفط جراء الحرب الروسية الأوكرانية، فشل بايدن في إقناع السعوديَّة بزيادةِ إنتاج النفط الأمر الذي اعتبرته واشنطن يصبُّ في صالح الحملة العسكرية التي يقودُها بوتين في أوكرانيا (Devji & Dalay, 2022). حافظت المملكة على موقف محايد للغاية في هذه الحرب. تشدِّدُ المملكة على ضرورةِ عدم استخدام النظام المالي لمعاقبة روسيا لأن ذلك لن يساعد في وقف الحرب (Alghannam, 2023). وقد تبيَّن عدمُ جدوى محاصرة روسيا إذ لم تتوقَّف الحربُ على الرغمِ من الإجراءاتِ العقابيّةِ تُجاه روسيا.

يتبيَّن من خلال ما تقدَّم أنَّ مضيَّ السعوديّةِ قدُمًا في تعزيزِ العلاقةِ مع روسيا والصين يعكِسُ قناعةً سعوديَّةً أنَّ المراهنةَ على الدعمِ الأميركيّ يحتملُ الكثيرَ من المخاطر. يسَّرَ التحوُّلُ في بنية النظام الدولي للمملكة بناءَ علاقةٍ أكثرَ توازنًا مع القوى العظمى المتنافسة، مع إبقاء الحذر من ردّ فعل الولايات المتَّحدة تُجاه السعوديَّة. فقد رأينا كيف أنَّ تعزيز إيران لعلاقاتها مع روسيا والصين لم يوفِّرُ لها الحماية ضد الهجمات الإسرائيليَّة. كما رأينا كيف أنَّ الحساباتِ الخاطئة لأوكرانيا في تموضُعِها بين القوى العظمى أدَّى إلى نشوءِ حربٍ أنهكت الجانبين الروسي والأوكراني.

المطلب الثاني: المملكة قوة وسطى فاعلة

في ظلِّ التنافسِ بين القوى العظمى تعيدُ المملكةُ ضبطَ سياستِها الخارجيَّة والاستفادةِ من الفرصِ التي يتيحُها. بمعنى آخر، تستطيعُ الرياض إقامةَ علاقاتٍ دفاعيةٍ مع واشنطن، وفي الوقتِ نفسه إقامةُ علاقاتٍ اقتصاديّةٍ مع الصّين وروسيا لتعظيم المكاسب. من هذا المنطلق، يسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على ازدياد قدرة المملكة على الفعل (أوّلًا) وعلى نهج سياستها الخارجيَّة الذي يتوافق مع سلوك القوى الوسطى (ثانيًا).

أوّلًا: نحو مزيد من القدرة على الفعل

في العقد الأخير، بدأ صعودُ المملكةِ بصفتها إحدى الجهاتِ الفاعلةِ الحاسمةِ في تشكيلِ الديناميكيّاتِ الإقليميَّة. تمتلكُ المملكةُ واحدًا من أقوى الاقتصاداتِ في العالم، وتعتبرُ واحدةً من أكبرِ دولِ العالمِ من حيث الإنفاقِ الدفاعي، وتتمتَّعُ بموقعٍ جغرافيٍّ استراتيجيٍّ مميَّز ما يجعلُ منها قوَّةً وسطى ذات أهميَّة إقليميَّة وعالميَّة. تعكفُ المملكةُ على إعادةِ تشكيلِ دورِها على المسرحين الإقليمي والدولي في محاولةٍ منها للتعامل مع تعقيدات التنافس بين القوى العظمى وفي الوقت نفسه تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة (Sager, 2025 a).

أوضحَت السعوديَّةُ بشكلٍ متزايدٍ أنَّها لاعبٌ يتمتَّعُ بالاستقلاليّة، وأنَّها لن تختارَ أيَّ جانبٍ من المعاركِ الجيوسياسيّةِ القائمة (Cafiero, 2022). يمكن تفسير السلوك السعودي كنتيجة تحوُّل واشنطن نحو آسيا، الانسحاب السريع والفوضوي من أفغانستان، وعدم الردّ على الهجمات التي طالت منشآت النفط في المملكة عام 2019 (شينكر، 2022). بالنظرِ إلى أنَّها تمتلكُ ما يكفي من النفوذِ للإلقاء بثقلِها على الساحة الدوليّة دونَ الاصطفافِ وراءَ أيٍّ من القوى العظمى، استطاعت السعودية التعاونَ مع روسيا وتقويض العقوبات الغربية دون مواجهةِ أيّ انتقام من الولايات المتّحدة. كذلك سارت المملكة بخطًى ثابتةٍ نحو تطوير علاقاتها الاقتصادية والأمنيّة مع الصين وخفض إنتاجها من النفط على الرغم من أزمة التضخم العالميَّة.

تجسَّدت قدرةُ السعوديَّة على الفعلِ الإقليميّ في تبنِّيها منحًى أكثرجرأةً وتشدُّدًا تجاه القوى الصغرى في الإقليم. عكسَ قرارُ المملكة بالتدخُّل في اليمن الذي تمَّ الإعلان عنه في 26 آذار 2015 هذا التوجُّه. كذلك في أيّار 2017، اتخذت السعوديّة القرار بحصارِ قَطَر بعد فترة وجيزةٍ من زيارة الرئيس السابق ترامب للسعوديَّة، حيث أعرَب عن تعاطفِهِ مع الادعاءات التي أثارَها قادة "الرباعية العربية" (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) ضدَّ قطر. بدَا ذلكَ أنَّهُ ضوءٌ أخضرُ للمباشرة بحصار قطر. ردًّا على إجراءات المقاطعة، قامت الدوحة بتعزيز علاقاتها مع أنقرة. لم يحقِّقْ حصار قطر ما كانت تطمحُ إليه المملكة؛ بل أدّى إلى تعزيز دور القوى المنافسة أي إيران وتركيا (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، فعادت المملكةُ إلى إنهاءِ الحصارِ في كانون الثاني 2021. كذلك، دعمت السعوديَّةُ حملةَ "الضغط الأقصى" التي تبنَّاها الرئيس ترامب تجاه إيران. لكن بحلولِ عام 2019، فَقَدَت السعوديَّة الثقة في هذه الحملة، وسعت لاحقًا إلى خفضِ التوتراتِ الإقليميّة (Schenker, 2023).

يُبرزُ سلوك السعودية قدرتها على إعادة تقييم مواقفها بناءً على المتغيرات الإقليمية والدولية، وهو ما ظهر جليًا في إنهاء حصار قطر بعد إدراكها أن العوائد الاستراتيجية لم تكن تتناسب مع التكاليف السياسية. كما أن مراجعتها لسياسة "الضغط الأقصى" تجاه إيران تعكس توجهًا براغماتيًا يركّز على خفض التوترات تماشيًا مع رؤيتها الاستراتيجيَّة للعام 2030. كما تأتي مهادنة إيران في سياق براغماتي لوقف الصواريخ والمسيرات الحوثيَّة التي تستهدفُ منشآت النفط السعوديَّة.

ثانيًا: اتجاه سعودي معبّر عن سلوك القوى الوسطى

بعد سلسلةٍ من المبادرات الإقليميَّة، بدأت السياسةُ الخارجيَّةُ السعوديَّةُ تنحو نحو بناء الجسور، ولعب دور الوسيط في الصراعات (Sager, 2025 b). تتوسَّط المملكة في الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة حيث استضافت مسؤولين أميركيين وروس في شباط 2025 للتباحث بتسوية الصراع، وتسهيل تبادل الأسرى (Sager, 2025 a). يوصفُ هذا الاتجاهُ في السياسةِ الخارجيَّةِ السعوديَّةِ بالحيادِ الإيجابيّ (صبح، 2024) أو بالحياد المتوازن (Sager, 2025 a). تقومُ هذه السياسةُ على عدم التدخُّل في الصراعات، وفي الوقت عينه بذلُ جهودٍ حثيثة للتوصُّل لتسويات سياسيَّة لها من خلال الحوار والدبلوماسيَّة (صبح، 2024). في الحالة الأوكرانيَّة، أدانت المملكة علنًا العدوان الروسي باعتباره انتهاكًا للقانون الدولي. ومع ذلك، لم تتَّخذ إجراءاتٍ ملموسةً ضد موسكو، ورفضت الانضمامَ إلى المحاولاتِ الغربيَّةِ الراميةِ إلى منع روسيا من تصدير النفط والغاز إلى الأسواق العالميَّة (Heibach, 2024). أما بالنسبة للحرب الإسرائيليَّة على غزة، فعلى الرغم من الموقف السلبي السعودي من حركة حماس إلَّا أنَّ المملكة لم تفرِّط في حقوق الشعب الفلسطيني حيث تشدِّد على مبدأ حل الدولتين كحلٍّ وحيدٍ للقضيَّة الفلسطينيَّة، وتبذلُ الجهودَ الدبلوماسيَّةَ لمنع تهجير الفلسطينيين من القطاع تطبيقًا لخطة ترامب توصُّلًا لحلٍّ شاملٍ وعادلٍ للقضية الفلسطينية (Sager, 2025 a). إن الموقف السعودي من حركة حماس والتنظيمات الأخرى المدعومة إيرانيًّا له أسبابُه إذ أنَّ نتائجَ أعمال هذه التنظيمات جاءت نتائجها سلبية على استقرار الدول العربيَّة.

إنَّ احتدام التنافس بين القوى العظمى لهُ أثرُه المباشر على السياسة الخارجيَّة للمملكة. فمعَ الانخفاض النسبي في قوّة الولايات المتّحدة لم تعُد تخشى المملكة توسيعَ مروحةِ خياراتِها، وبناء شبكةِ علاقاتٍ تسمحُ لها بتعظيمِ المكاسبِ في ظلِّ ازدياد حدَّة الاستقطاب بين القوى المتنافسة. تجلَّى التأثيرُ على السياسة الخارجية للمملكة من خلال موقفٍ متوازنٍ من القوى العظمى والانخراط النشط في الوساطات الإقليمية والدولية وخفض التوتُّرات الإقليميَّة بما يتواءمُ مع مصالحها في ظلِّ "رؤية السعودية 2030" لتعزيز واردات المملكة بعيدًا عن النفط، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المبحثُ الثاني: انعكاس التنافس بين القوى العظمى على السياسة الخارجية للمملكة

عملًا بمبدأ التوازن الدبلوماسي، انتهجت المملكة سياسة التقارب مع الصين وروسيا كثقلٍ موازن للعلاقات مع الولايات المتَّحدة، بهدفِ تأمين المصالح الاقتصادية والأمنية للمملكة (Sager, 2025 a). في ظل التنافس بين القوى العظمى، ينبري المنحى الدوليّ للسياسة الخارجيَّة السعوديَّة من خلال إقامة علاقات متوازنة مع القوى العظمى (المطلب الأوَّل). أما على الصعيد الإقليمي، فتعمدُ المملكةُ إلى إعادةِ صياغةِ سياستِها تُجاه القوى الوسطى الأخرى في المنطقة: إيران، تركيا، ومصر بما يتواءم مع نهج بناء الجسور (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المنحى الدولي للسياسة الخارجيّة السعوديّة

في إطار سعي المملكةُ لتحقيقِ التوازنِ في سياستها الخارجيَّة، شرعت في تنويع علاقاتها مع المؤسَّسات الدوليَّة، تلك التي يهيمنُ عليها الغرب كصندوق النقد الدولي من جهة، وتلك التي تهيمن عليها الصين وروسيا من جهةٍ أخرى (أوَّلًا)، كذلك تدعمُ السعوديَّة مبادرة الحزام والطرق الصينية تأكيدًا منها على الاستقلاليَّة في سياستها الخارجيَّة (ثانيًا).

أوَّلًا: التوازنُ في العلاقةِ مع المؤسَّساتِ الدوليَّةِ

للسعوديةِ حضورٌ فاعلٌ في المؤسَّساتِ الدوليَّة. من تجليَّاتِ هذا الحضور، رئاسة السعوديّة لمجموعة العشرين عام 2020. إنَّ المشاركةَ في هذه المؤسَّساتِ أمرٌ أساسيٌّ للدبلوماسيّة السعوديّة خاصةً في ضوء "رؤية 2030" حيثُ تستفيدُ الرياض من نفوذها المتزايد في هذه المؤسسات لوضع الأطر والقواعد لصالِحها (Al-Jadaan, 2023). تتيحُ القدرات المالية للسعودية قدرًا كبيرًا من النفوذ في هذه المؤسَّسات. تعتبرُ السعوديَّة الدولة الوحيدة من خارج مجموعة الدول السبع الكبرى التي حجزت لها مقعدًا في مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Farouk, 2024, p. 276). يعكِسُ ذلك توجُّه المملكةِ لتبوُّء موقعٍ متقدِّمٍ لها في المؤسَّسات الدولية التي تشكّل عصبَ النظامِ الدولي الليبرالي.

تتَّجهُ المملكةُ إلى عدم حصرِ علاقاتِها بهذه المؤسسات. ففي قمّةِ البريكس التي انعقدت في آب 2023، دعا أعضاءُ المنظّمة المملكةَ للانضمام إلى المجموعةِ ("BRICS invites", 2023). يمثِّلُ أعضاءَ البريكس حكوماتٍ غير غربيَّة لديها درجات متفاوتة من الخلاف مع الغرب حول القضايا السياسية والقيم الأساسيّة. إنَّ الانضمام إلى البريكس سيعزِّزُ قدرةَ المملكةِ على بناءِ شراكاتٍ مستدامةٍ وطويلةِ الأمدِ مع شركائِها الرئيسيّين في التجارةِ والطاقة، الصين وروسيا. كما تتيحُ لها هذه الخطوةُ النأيَ بنفسِها عن المنافسةِ المحتدمةِ بين القوى العظمى، مما يعزِّزُ مكانتَها كلاعب أكثر توازنًا واستقلاليَّة على الساحة الدوليَّة (Asl et al., 2025).

بالمقابل يرى الغنام Alghannam (2023) أنَّ العلاقاتِ السعوديّةَ - الصينيَّةَ تبقى أكثرَ أهميةً مما يمكنُ أنْ تجلبَهُ مجموعةُ البريكس من فوائدَ للمملكة. فالصين هي الزبون الأول للمملكة بالإضافة إلى ذلك تتقبَّلُ الصين بدرجةٍ أعلى بكثير من الولايات المتّحدة نقل التكنولوجيا وتسهيل توطين الصناعات العسكرية الحيويَّة داخلَ المملكة. تبقى هذه الأمور ذات أولوية بالنسبة للمملكة في ظل بناء قدراتها في إطار سياسة التوازن الداخلي التي تعتمدُها المملكة في مواجهة خصومها الإقليميين. أضِف إلى ذلكَ أنَّ المملكة وافقت في تشرين الثاني 2023 على مبادلة العملات المحليّة بقيمة 7 مليارات دولار مع الصين، ما من شأنِهِ دعمُ مساعي بكين لإنهاء هيمنة الدولار وتدويل اليوان (Soni, 2023).

لم تحسُمْ المملكة أمرها بالانضمام إلى مجموعة البريكس حيثُ جمَّدت انضمامها إلى المجموعة دون أنْ تلغيَه. في كانون الثاني 2025، أعلن وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي أنَّ المملكةَ لا تزالُ تدرسُ الموضوع. يرجَّح أن يكون تقييم السعودية متأثرًا بقرار مجموعة البريكس دعوة إيران المنافس الإقليمي للمملكة، بالإضافة إلى خطط روسيا لتقليص هيمنة الدولار الأمريكي. قد تُحوِّل هذه الخطوات مجموعة البريكس إلى نادٍ معادٍ للغرب، وتُعرّض علاقات السعودية الاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة للخطر (Stuenkel & Treadwell, 2024). في ظل إعلان ولي العهد محمد بن سلمان استثمارات ضخمة في الولايات المتَّحدة قد تصل إلى 600 مليار دولار (Reuters, 2025)، يبدو أن السعوديَّة تتَّجهُ إلى تأجيل انضمامها إلى البريكس لحين ظهور معطيات دوليَّة تجعلها تعيد حساباتها تجاهَ المجموعة.

في الوقت الذي لم تحسم المملكة خيارها بالنسبة لمسألة الانضمام إلى البريكس، وافق مجلس الوزراء السعودي بتاريخ 29 آذار 2023 على الانضمامِ لمنظمةِ شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين بصفة شريكٍ للحوار. تأسَّست المنظمة في العام 2001 كمنظمة سياسية واقتصادية وأمنية في آسيا الوسطى وتضم إلى جانب الصين كل من روسيا والهند وباكستان وكازاخستان ودول أخرى من دول الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى بالإضافة إلى إيران ومصر وقطر (Asl et al., 2025). يأتي الانضمام بدافع الرغبة في تنويع الشراكات المتعددة الأطراف على المستويين الدولي والإقليمي (Asl et al., 2025). إنَّ هذا التوجُّهَ السعوديَّ هو مؤشرٌ واضحٌ على رغبةٍ سعوديّةٍ بأن يكون لها موقع متميّز في النظام الدولي الذي لا يزالُ قيدَ التشكُّلِ وتعزيز حضورها المتوازن في المحافل الدوليَّة.

في الواقع، تتطلَّبُ "رؤية السعوديَّة 2030" تمويلًا ضخمًا مما قد يدفعُ المملكةَ إلى التعاونِ مع العديدِ من الأطرافِ الدوليّةِ لتأمينِ التمويلِ اللازم. من ضمنِ المشاريعِ التي تعتبرُ محورَ اهتمامِ المملكة، مدينة "نيوم" المستقبلية كمركزٍ للخدمات اللوجستية والتجارية والاستثمارية (Nereim & Gamal El-Din, 2021). يتطلَّبُ إنشاءُ هذه المدينة تمويلًا كبيرًا، وبالتالي قد تحتاجُ السعوديَّةُ للتعاون مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي بدأ عمليَّاتِهِ في بكين في العام 2016 (Zoubir, 2023).

إنَّ التوازنَ في سياسة المملكة الخارجيَّة تُجَاه المؤسَّسات الدوليَّة يعكسُ رغبة الرياض في عدم البقاء رهينة النظام الليبرالي الذي يقودُه الغرب. هذا المنحى يتطلَّبُ من المملكةَ أن تحرِصَ على شقِّ طريقِها بعنايةٍ للمحافظة على التوازن في العلاقة مع القوى العظمى المتنافسة دون الإضرار بمصالحها. تبقى مسألةُ الانضمامِ إلى البريكس عالقةً بانتظارِ موقفٍ سعوديٍّ واضح يحدِّدُ إلى أيِّ مدى تذهب الرياض في توازنها تجاهَ القوى العظمى.

ثانيًا: مبادرة الحزام والطريق الصينيّة

تطوَّرَت العلاقةُ السعوديّةُ الصينيَّة من علاقةٍ هامشيّةٍ إلى شراكةٍ استراتيجيّةٍ شاملةٍ أحد أركانها مبادرة الحزام والطريق. في العام 2014، أكَّدَ الرئيسُ شي على أنَّه يتعيَّنُ على الصين والدول العربية بناء "الحزام والطريق" بشكلٍ مشترك وأرسى نمط التعاون "1 + 2 + 3" بين الصين والدول العربيّة لدمجِ الدُّول العربيّة في المبادرة. يركّزُ هذا النمط على محورٍ واحد (التعاون في مجال الطاقة)، ومجالين ذوي أولوية (البنية التحتية؛ وتسهيل التجارة والاستثمار)، وثلاثة قطاعات للتكنولوجيا الفائقة (الطاقة النووية، والأقمار الصناعية للطيران، والطاقة المتجدِّدة) (BRI Projects", 2022"). مع استمرارِ القيادةِ السعوديَّةِ في التركيزِ على تطويرِ اقتصادٍ قائمٍ على المعرفة، فمن المرجَّحِ أن يصبحَ التعاونُ الرقميُّ سمةَ العلاقةِ بين البلدين. يعدُّ التكاملُ بين مبادرة الحزام والطريق و"رؤية 2030" مؤشرًا على أنَّ التعاونَ بين البلدين سيتَّخذُ نهجًا أكثرَ تنظيمًا (Fulton, 2020). من خلال إزالة الحواجز السياسيَّة، وتعزيز التبادل الثقافي والاستثمارات في الصين، تحفِّزُ المملكةُ الصينَ على مواصلة دعمها لرؤية السعوديَّة 2030 (Alghannam, 2025).

في مقابل هذه المبادرة، وقَّعت المملكة والولايات المتَّحدة والهند والاتحاد الأوروبي ودول أخرى من مجموعة العشرين في أيلول 2023 مذكِّرةَ تفاهُمٍ لإقامة ممرٍّ اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. يهدفُ الممرُّ إلى توفير شبكة خطوط نقل بحري وسكك حديدية بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. تربطُ السكك الحديدية بين الإمارات والسعودية والأردن وصولًا إلى إسرائيل. تدعمُ الولاياتُ المتّحدة المبادرةَ كوسيلةٍ للتصدي لمبادرةِ الحزام والطريق (Alghannam, 2023).

وعليه، يبدو أنَّ المملكةَ تتبنَّى نهجًا متوازنًا تجاه المبادرات الكبرى المتنافسة. يعكسُ هذا التوجّه سعي المملكة لتعظيم مكاسبها عبر تنويع الشراكات الدولية في ظلّ التنافس الحاد بين القوى الكبرى. كما أن مشاركتها في المشروعين تُساهمُ في تعزيز مكانتها كقاعدة لوجستيَّة تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، بما يتماشى مع "رؤية 2030" لتنويعِ اقتصادِ المملكةِ. بالتالي، من المرجَّح أن تسير المملكة في كلا المشروعين، وهذا ما يعكس ملامح "التوازن" في السياسة الخارجيَّة السعودية في إطار تعاملها مع التنافس المتزايد بين القوى العظمى.

المطلب الثاني: صياغة السعودية لعلاقاتها مع القوى الوسطى في الشرق الأوسط

تتطلَّبُ "رؤيةُ السعوديّة 2030" تعزيزَ الاستقرارِ الإقليميِّ الأمر الذي يدفعُ المملكة إلى صياغة سياساتها الإقليميَّة بما يتواءَمُ مع رؤيتِها. في هذا السياق، يتوافقُ سلوكُ المملكةِ مع السلوك التقليدي للقوى الوسطى القائم على بناء الجسور للحدِّ من تداعيات التنافس بين القوى العظمى. يتطلَّبُ ذلك تعزيز العمل المشترك على الصعيد الإقليمي (أوَّلًا)، من خلال بناء علاقات متوازنة مع إيران التي كانت تمثِّلُ تهديدًا دائمًا للمملكة (ثانيًا) وتعزيز العلاقات مع كل من تركيا (ثالثًا) ومصر (رابعًا).

أوّلًا: العمل المشترك ما بين القوى الوسطى لتعزيز للنفوذ

تُواجِهُ القوى الوسطى تحديًا يتمثَّلُ في هيمنةِ القوى العظمى على العديدِ من المنَظَّماتِ الدوليّةِ. غالبًا ما تكون القوى الوسطى أعضاء في هذه المؤسسات، مثل مجموعة العشرين ومجموعة دول البريكس، التي تكون أجنداتها تخدم بشكل أساسي القوى العظمى المسيطرة على هذه المؤسسات. يمكنُ للقوى الوسطى أنْ تلعبَ دورًا أكبرَ في السياسة الدولية من خلال منظمةٍ تمثِّلُ مصالحَها بشكلٍ حصريّ (Kocadal, 2022). من النجاحات التنظيميَّة التي ساهمت في تعزيز نفوذ القوى الوسطى إنشاء مجموعة دول MIKTA ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

تشكّلت MIKTA حصريًّا من القوى الوسطى (المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبيّة وتركيا وأُستراليا) في محاولةٍ منها لتعزيزِ وضعها على المسرح الدولي. وفي انعكاس للديناميكيات المتغيرة للسياسة الدولية، أنشأت هذه الدولُ منصةً جديدةً لتحفيزِ التعاونِ فيما بينها، وتطويرِ منتدًى غيرِ رسميّ لإصلاحِ الحوكمةِ العالميَّة. على الرغم من إنجازاتها المتواضعة، تواجهُ المجموعة تحديات تتمثل في عدم التجانس بين دولها ما من شأنه أن يشكل عقبة أمام تعزيز مكانتها على الساحة الدوليّة. كما أنّه من المرجّح أن تجد المجموعة صعوبة في الحفاظ على مواقف مشتركة بشكل متماسك بشأن القضايا الدولية الأساسية (Lee, 2022).

كذلك تمثِّلُ رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أحد الأمثلة على النجاحات التي حققتها القوى الوسطى جرَّاء العمل المشترك. تجلَّى نجاحُ الرابطةِ من خلال ما حققته من تعزيز التكامل الاقتصادي بين الأعضاء، والمساعدة في التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية (RCEP)، وهي أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم (What is ASEAN", 2023"). من هذا المنطلق، يمكن للمملكةِ أنْ تعملَ مع مصر وتركيا لتشكيل مجموعةٍ من القوى الوسطى لتوسيعِ قدرتها على الفعل على الساحتين الدوليّة والإقليميّة والحدِّ من الحاجة إلى الاختيارِ بين القوى العظمى المتنافسة.

ثانيًا: آفاق العلاقة مع إيران

بعدَ عقودٍ من التوتُّرِ في العلاقات السعوديَّة الإيرانيَّة، انخرطَت السعوديَّةُ في مباحثاتٍ مع إيران أفضت إلى الإعلان عن إعادة العلاقات بين البلدين بوساطةٍ صينيّة في آذار 2023. شكَّلَ الحدثُ مفاجأةً ونجاحًا باهرًا للدبلوماسية الصينية. يعكسُ التطبيع مع أيران سياسة "تصفير المشاكل" التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان، للحدِّ من التهديداتِ الأمنيَّة التي تشَّكِلُها الجماعاتُ المسلَّحة المدعومةُ إيرانيًّا كالحوثيين في اليمن (إيهاب، 2024). بيدَ أنَّ هذه المصالحةَ لم تُتوَّج باتفاقيّات لبناء الثقة. إن الإجراءات التي قامت بها إيران تجاه السعوديّة كإلغاء تأشيرة الدخول للسعوديين وقيام الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بزيارة الرياض لم تُقابل بمثلها (آل حائي، 2024). يدلُّ ذلك على أنَّ المملكة لا تزال لديها شكوكٌ حولَ جدوى هذه العلاقة في ظل الاختلاف في وجهات نظر البلدين حول الكثير من القضايا الإقليميّة منها لبنان واليمن وسوريا والعراق.

ثمَّة عواملُ تعيقُ تطبيع العلاقات بين البلدين. لا يزال التوتُّر بين الولايات المتّحدة وإيران في قلبِ عدم الاستقرار الإقليمي مع وجود احتمالٍ للتصعيدِ نتيجة الاحتكاك المتواصل بين الطرفين. كما زادت حربُ غزّة حالة التوتُّر في المنطقة في ظل تهديدات مستمرة بضرب إيران من قبل إسرائيل والولايات المتَّحدة.

يجادلُ Seifi (2023) إنَّ المملكة تتَّبِعُ مجموعةً من السياسات المتعاكسة تُجاه إيران. بينما تسعى إلى التقاربِ مع إيران بوساطةٍ صينيةٍ، تبحثُ تطبيعَ العلاقاتِ مع إسرائيل، الأمر الذي توقَّفَ بعد اندلاعِ حربِ غزَّة. يصبحُ التطبيعُ السعوديُّ الإيرانيُّ تحوُّطًا استراتيجيًّا، وليس تطبيعًا بالمعنى السياسيّ للكلمة، فتبني السعوديّة جسورَ التواصل مباشرةً مع مصدر التهديد المتصوَّر لها، وتستمرُّ في بناء القدراتِ العسكريَّةِ والتحالفاتِ لموازنةِ (balancing) مصدرِ التهديد. إن استراتيجية الموازنة هذه، قد تؤدي إلى التقليل من فرص نجاح التهدئة الإقليميّة كونها قد تثيرُ قلقَ إيران من الازدياد المطرّد في قوّة المملكة.

إنَّ مصلحةَ الدولتين في الاستقرار قد تدفعُ نحو تحقيق تقدُّم في العلاقات بين البلدين. إن التوتُّرَ الإقليميَّ يشكِّلُ استنزافًا لقدرات البلدين بينما الاستقرارُ يتيحُ لهما استثمار أموالهما في التنمية بما يحقق رفاه وتقدُّم شعبيهما. تبقى عودة المفاوضات بين البلدين بارقةَ أملٍ في إطار تطوير العلاقات بين البلدين، وإن كانت لا تزال منقوصة.

ثالثًا: تحوُّل في العلاقة مع تركيا

شهدت العلاقاتُ السعوديّة التركية حالةً من المدِّ والجزرِ خلال العقد الأخير. بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي شهدت العلاقة توتُّرًا على خلفيّة دعم تركيا لحركة الإخوان المسلمين. ولكن منذ العام 2016، شهدَت العلاقات الثنائية تحسُّنًا ملحوظًا متجاوزةً الأزمة التي عصفت بها بعد تغيير النظام في مصر. تم إنشاء مجلس التنسيق التركي السعودي خلال الزيارة الرسميّة التي قام بها الملك سلمان إلى تركيا في نيسان 2016. بالمثل، قام بن علي يلدريم رئيس وزراء تركيا حينها بزيارة رسميّة إلى المملكة العربيّة السعوديّة في كانون الأول 2017 (Ministry of foreign affairs [Türkiye], n.d.). لكن العلاقة بين البدلين عادَت إلى المربع الأول مع اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعوديَّة في إسطنبول عام 2018.

أتاحت اتفاقاتُ العلا (2021) قيام مصالحة بين أطراف الأزمة القطرية، وفتحت الطريق أمام بناء تفاهماتٍ جديدةٍ تقوم على الدبلوماسية. تلا ذلك تغييرٌ في الخطاب لدى صناع القرار السعوديين لجهة نزع الطابع الأمني Desecuritization تجاه تركيا - أي عدم التحدُّث عنها كتهديد، بل كشريك محتمل

(El Berni, 2023). كان الحدثُ الأبرز في هذا السياق قيام الرئيس أردوغان بزيارةٍ رسميّةٍ للسعوديَّة في نيسان 2022 التي جاءَت بعدَ أكثرَ من أربعِ سنواتٍ من القطيعة. أتَت هذه الزيارة بعدَ أن أعلنت المحكمة التركية التي تنظر في قضية مقتل خاشقجي أن القضية ستُنقل إلى السعودية (Çevik, 2024). بعد حوالي شهر ونصف من زيارة أردوغان إلى المملكة، أجرى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان زيارة إلى أنقرة على رأس وفدٍ من كبار الشخصيات في مجالات الأمن والتعليم والاقتصاد والإعلام. شملَ التطبيعُ بين البلدين مجالاتٍ عديدةً منها الاستثماراتُ السعوديَّةُ في تركيا (أوغلو وبايجار، 2022، ص 120).

شكَّلت الزيارة نقطة تحوُّل في العلاقات السعوديَّة التركيَّة حيث رشَحَ عنها أنَّ السعوديَّة ترغبُ في الاستفادة من التقدُّم العسكري والتكنولوجي في تركيا بما يعزِّز موقفها ضدَّ الحوثيّين، ويمكِّنُها مع تركيا من مواجهةِ التمدُّد الإيراني في المنطقة. من الخيارات المطروحة على الطاولة، بيعُ الطائراتِ المسيَّرةِ التركيَّةِ وغيرها من منتجاتِ الصناعاتِ الدفاعيَّةِ التركيَّةِ إلى السعوديَّة (أوغلو وبايجار، 2022، ص 120). في آذار 2023، قامت المملكة بإيداع 5 مليارات دولار كوديعة في البنك المركزي التركي. وبحسب الصندوق السعودي للتنمية أتت الوديعة "امتدادًا للعلاقات التاريخية وأواصر التعاون الوثيقة التي تجمع المملكة العربية السعودية مع الجمهورية التركية وشعبها الشقيق" (الصندوق السعودي للتنمية، 2023). بالإضافة إلى ذلك ثمَّة توافق استراتيجي بين البلدين حول القضايا الإقليمية، حيثُ تسعى الدولتان لتعزيز الاستقرار في ملفات شائكة مثل الأزمة السورية والقضية الفلسطينية. يتمثل هذا التنسيق في دعم جهود إبعاد النفوذ الإيراني عن سوريا، واتخاذ موقف واضحٍ ضد السياسات الإسرائيلية التصعيدية في غزة (فهمي، 2025). مما يفتح الباب لمزيد من التنسيق في القضايا الإقليمية الكبرى. في هذا السياق يشكِّلُ سقوط نظام الأسد في سوريا فرصة للسعوديَّة لتعزيز نفوذها الإقليمي بالتعاون مع تركيا والحدِّ من النفوذ الإيراني في المنطقة.

يؤشِّرُ المسار الحالي للعلاقات بين البلدين إلى تجاوز مرحلة التوتُّر بينهما على أساسِ المصالحِ المشتركةِ. فتركيا بحاجةٍ لرأسِ المالِ السعوديّ، وتستفيدُ المملكةُ من التقدُّم التكنولوجيّ التركيّ بما ينسجمُ مع طموحاتِها في توطينِ صناعةِ الطائراتِ دونِ طيّار التي تعتبرُ تركيا رائدةً فيها. بتطبيعِ العلاقاتِ مع تركيا، تكون السعوديَّة قد نجحت في تعزيز الترابط مع أحد أبرز اللاعبين الإقليميين الذي يدعم جهودها في الحدِّ من النفوذ الإيراني في المنطقة.

رابعًا: تعزيز العلاقة مع مصر

إنَّ السعوديَّةَ ومصرَ يشكِّلان ركيزتي النظام الإقليمي العربيّ. بعد اضمحلال دور سوريا والعراق، بدأت المملكة تأكيد مكانتها الهرميَّة في الشرق الأوسط من خلال قدرتها على نشر القوى وهو ما تجلَّى في التدخُّل في اليمن عام 2015 (Mitreski, 2022, p. 287). في ضوءِ الأزماتِ الإقليميَّةِ السائدةِ (غزة، لبنان، سوريا، ليبيا، السودان...)، يصبحُ التنسيقُ والتعاونُ بين البلدين ضرورةً ملحةً للمحافظةِ على الاستقرارِ الإقليميّ بما يحفظُ مصالحَ الشعبين السعودي والمصري والمصالح العربيَّة في الإطارِ الأوسَع. في الواقع، إن حالة التوتُّر والحروب تصب في صالح شركات الأسلحة التي تجني الثروات من خلال صفقات الأسلحة مع الدول المتحاربة.

دعمت المملكة أحداثَ 30 حزيران 2013 التي تجلَّت في مظاهراتٍ مناوئةٍ للرئيس محمد مرسي في عدَّةِ محافظاتٍ مصريَّة. تلاها في العام 2014، فوز الرئيس السيسي في الانتخابات الرئاسيَّة المصرية. كان الملكُ عبدالله بن عبد العزيز آل سعود أوَّل المهنّئين وأكَّد أنَّ الإخلالَ بأمنِ مصرَ يعتبرُ مساسًا بأمن السعوديَّة. في نيسان 2016، زارَ العاهل السعودي الملك سلمان مصر برفقة وفدٍ مرافقٍ رفيعِ المستوى حيثُ تمَّ توقيعُ اتفاقياتٍ تجارية وحدودية مع الحكومة المصرية بهدف الارتقاء بالعلاقات بين البلدين (ديوب وزم، 2021). عزَّزت المملكة شراكتها الاقتصادية مع مصر من خلال الالتزام باستثمارات ضخمة بلغت 5 مليارات دولار عبرَ صندوق الاستثمارات العامة السعودي في أيلول 2024، إلى جانب استثمارات القطاع الخاص التي وصلت إلى 35 مليار دولار في مشاريع متنوّعة (Ali, 2025).

في المحصِّلة، يجمعُ بين مصر والمملكة مجموعةٌ من المصالحِ والتهديداتِ المشتركة، الأمر الذي يفرض عليهما درجة أكبر من التنسيق والعمل المشترك. يتشاركُ البلدان في وحدةِ الرؤيةِ في الكثيرِ من الملفاتِ الإقليميَّة والدوليَّة. ترفضُ الدولتان الانحيازَ لأي من القوى العظمى المتنافسة، كما تتوجَّسان من التمدُّد الإيراني في المنطقة وإن كانت بدرجاتٍ متفاوتةٍ. وكذلك كلتا الدولتين عملتا على الحدّ من تمدُّد النفوذ التركي، وتمدُّدِ حركات الإسلام السياسي في المنطقة.

الخاتمة

يشهدُ العالمُ تحوُّلًا في بنيةِ النظامِ الدوليّ من عالم أحادي القطبية بقيادة واشنطن إلى عالم متعدِّد الأقطاب لم تتَّضِح معالمهُ بعد. يترافقُ هذا التحوُّل مع ازدياد حدَّة التنافس بين الولايات المتّحدة من جهة والصين وروسيا من جهةٍ أخرى. ينعكسُ هذا التحوُّل على القوى الوسطى ومن ضمنها المملكة من خلال التأكيد على استقلاليَّتها وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتنافسة. ثمَّةَ عواملُ تدفعُ نحو هذا التوجُّه منها تنامي إحساس المملكة بعدم القدرة على الاعتماد على واشنطن في حمايةِ أمنها؛ والصعود الصيني والروسي الذي يتيحُ خيارات بديلة للمملكة. على الرغمِ من ذلك لا تزالُ المملكةُ حريصةً على العلاقةِ الاستراتيجيَّة مع واشنطن فقد علَّقت انضمامها إلى مجموعة البريكس دون أن تلغيَهُ وهي لا تزالُ تقيّمُ إبرامَ اتفاقيَّةٍ دفاعيَّةٍ معها في مقابلِ تطبيعِ السعوديَّة علاقاتِها مع إسرائيل حيثُ تشترطُ السعوديَّة السيرَ بحلِّ الدولتين لقاء التطبيع.

أعطى التنافسُ بين القوى العظمى المملكةَ المزيد من القدرة على الفعل ويسَّرَ لها بسطَ نفوذها وتشكيل السياسات الإقليمية بما يتناسبُ مع مصالحها من خلال التدخُّل العسكري المباشر كما حصل في اليمن. عمدت المملكة بعدها إلى إعادة صياغة سياستها لتخفيض حدّة التوتُّر الإقليمي من خلال بناءِ الجسورِ والتعاونِ الدبلوماسيّ لا سيَّما مع القوى الوسطى الأخرى في الشرق الأوسط بما يتوافقُ مع رؤيتها الطموحة 2030 التي تسعى من خلالها إلى تنويعِ اقتصادِها. إنَّ توظيف المملكة مكانتها لحل النزاعات الإقليميَّة والدوليَّة يؤكد دورها كقوة وسطى فاعلة في النظام الدولي، ويعكس مرونةً استراتيجيَّةً في التكيُّفِ مع حالةِ التنافسِ بين القوى العظمى.

النتائج

بنتيجة هذا البحثِ توصَّلنا إلى النتائجِ التالية:

- تتيحُ مكانة المملكة كقوة وسطى فرصًا لتعزيز نفوذها استنادًا لأدبيات القوة الوسطى، وذلك من خلال النهج المتعدد الأطراف والتعاون مع القوى الوسطى.
- تشقُّ المملكةُ طريقَها بعنايةٍ بين القوى العظمى المتنافسة، وتبني علاقات متوازنة معها في بيئةٍ استراتيجيّةٍ ضبابيّةٍ.
- إنَّ إقامةَ علاقاتٍ متوازنةٍ مع القوى العظمى المتنافسة أصبحَ شائعًا لدى القوى الوسطى التي ترى في التحوُّل القائم فرصةً لبسط نفوذها.
- أعطى التحوُّلُ في بنية النظام الدولي المملكةَ المزيد من الاستقلاليّة والقدرة على الفعل في ترتيب الشؤون الإقليميّة.
- مع تلاشي الأحاديَّة القطبيَّة، والانخفاض النسبي في قوَّة الولايات المتّحدة لم تعُد تخشى المملكة توسيعَ مروحةِ خياراتها بعيدًا عن واشنطن.
- إنَّ عقد المملكة اتفاقًا دفاعيًّا مع واشنطن سيجعل من السياسة الخارجيَّة السعوديَّة تميلُ نحو الولاياتِ المتَّحدةِ على حسابِ علاقاتِها مع الصين وروسيا، وقد يؤدي إلى تفاقم المعضلة الأمنية مع إيران.
- تسعى المملكةُ إلى إعادة ضبط سياساتِها الإقليمية بما ينسجمُ مع رؤيتها الطموحة للعام 2030. بعدَ تعثُّر المملكة في عددٍ من الملفاتِ الإقليميَّةِ اعتمدت على الدبلوماسيّة، وبناء الجسور في سياستها الخارجيَّة.

التوصيات

بغية تعزيز دور السعودية وصون مصالحها الإقليمية والدولية، نورد التوصيات التالية:

- الاستمرار في اعتمادِ نهجٍ متوازنٍ في علاقاتها مع القوى العظمى لتعزيز المكاسب من التعامل مع كل من القوى العظمى كون المراهنة على عقد اتفاقيَّة دفاعيّة مع الولايات المتَّحدة قد لا يكون على قدر الآمال المعقودة عليها. يساهمُ انضمام السعوديَّة إلى مجموعة البريكس في ترسيخ النهج المتوازن للمملكة.
- الاستمرار في نهج التهدئة مع إيران لتحقيق الاستقرار الإقليمي بما يتوافق مع رؤيتها الطموحة للعام 2030. يأتي في مقدمة ذلك إيجاد تسوية مستدامة للقضية اليمنيَّة.
- تشكيل تكتُّل إقليمي على أساس المصالح المشتركة بين المملكة ومصر وتركيا لتعزيز الاستقرار الإقليمي.
- التمسُّك بحلِّ الدولتين كحلٍّ وحيدٍ للقضيَّةِ الفلسطينيَّة، ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني إلا بعد إقامة الدولة الفلسطينيَّة وعاصمتها القدس.
- تعزيز المملكة لقدراتها الدفاعيَّة والتكنولوجية من خلال توطين الصناعات العسكريَّة والتكنولوجيَّة لتكون دولةً رائدةً في هذين المجالين بما يخفِّفُ من اعتمادِها على الدولِ الكبرى في وارداتها الدفاعيَّة.
- تعزيز العلاقات مع السلطة الجديدة في سوريا لتثبيت الاستقرار فيها بالتنسيق مع تركيا بهدف منع إيران من التغلغل في سوريا.

المصادروالمراجع

أوغلو، م. ر. وبايجار، ح. (2022). تشريح العلاقات التركية- السعودية: دوام التنافس والتعاون. *رؤية تركيا*، 11(3)، 115-128. https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/.

إيهاب، د. (2024، 18 كانون الأول). *آفاقُ ومحدداتُ السياسةِ الخارجيةِ السعودية في مواجهة قضايا الإقليم*. مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات. https://shafcenter.org/آفاقُ-ومحدداتُ-السياسة-الخارجية-ال/#_ftnref13.

آل حائي، ر. (2024، 16 آذار). *عام على الاتفاق الإيراني السعودي.. ماذا تحقق؟*. *الجزيرة*. قطر. https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/16/.

خان، ع. (2023، 12 كانون الأول). *الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: خطوة محدودة جدًّا ومتأخّرة جدًّا؟*. *كارنيغي*. https://carnegieendowment.org/sada/91215.

ديوب، م. م. وزم، ب. ع. (2021). مضيق تيران وأثره على العلاقات المصرية مع السعودية والكيان الصهيوني. *مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 43(1).

السعودية تصنع أحدث الطائرات الصينية من دون طيار "CH". (2017، 25 آذار). *صحيفة سبق*. https://sabq.org/saudia/.

2016.. عام الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والصين. (2016، 29 آب). الشرق الأوسط. https://aawsat.com/home/article/726101/2016.

شينكر، د. (2022، 4 آذار). حرب بوتين تدفع دول الشرق الأوسط إلى التحوّط في رهاناتها. *معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى*. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-bwtyn-tdf-dwl-alshrq-alawst.

صالح، س. (2023، 30 آذار). استراتيجيات التحوّط الاستراتيجي السعودي مقابل إيران.. التطبيع السياسيّ أداة. *الميادين*. www.almayadeen.net/Blog/استراتيجيات-التحوط-الاستراتيجي-السعودي-مقابل-إيران-التطبيع-.

صبح، م. (2024، 27 كانون أول). "الحياد الإيجابي".. ما السياسة التي تنتهجها المملكة لإنهاء الصراعات الإقليمية والدولية؟. *صحيفة سبق*. https://sabq.org/saudia/yvi5scvmz2.

الصندوق السعودي للتنمية. (2023، 6 آذار). المملكة العربية السعودية تقدم 5 مليارات دولار وديعة في البنك المركزي التركي من خلال الصندوق السعودي للتنمية. https://www.sfd.gov.sa/ar/n469.

العكيدي، ب. ف. ج. (2010، تشرين الأول). العلاقات السعودية- الروسية بعد أحداث 11 أيلول 2001. *مجلة دراسات إقليمية*، جامعة الموصل، العراق، 7(20)، 281-299. www.iraqoaj.net/iasj/download/ea797e83aa496bc8.

علوش، م. (2022، 31 آب). عن القلق الإقليمي من إحياء الاتفاق النووي الإيراني. *الجزيرة*. قطر. https://www.aljazeera.net/opinions/2022/8/31/.

عياد، ب. (2022، 8 كانون الأول). ما دلالات ورسائل القمة الصينية - العربية في السعودية؟. *الإندبندنت عربية*. https://www.independentarabia.com/node/399811/.

فهمي، أ. (2025، 25 شباط). تنامي العلاقاتِ السعوديةِ التركيةِ وتأثيرها على الأمن الإقليمي. *مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات*. https://shafcenter.org/تنامي-العلاقات-السعودية-التركية-و/.

قرني ب. وعبد الفتاح م. (2006). *أدوار الشركاء غير المتوافقة: السياسة الخارجية السعودية بين العلماء والولايات المتحدة*. في *السياسات الخارجيَّة للدول العربية: تحدّي العولمة*. تحرير: قرني، ب. ودسوقي، ع. د. هـ. ترجمة: أحمد مختار. المركز القومي للترجمة. (ط 1). القاهرة.

مركز الجزيرة للدراسات. (2017). حصار قطر: التقديرات والارتدادات. في *حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها*. تحرير: عبد المولى، ع. وتقية، ح. مركز الجزيرة للدراسات. 153-163. https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1238.

موقع الناشر. (2022، 1 تموز). تحالف الدفاع الجوي للشرق الأوسط (MEAD). *الناشر*. https://annasher.com/studies/7693/.

References

Alghannam, H. (2023, December). *What do middle powers think? The view from Saudi Arabia.* European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/event/what-do-middle-powers-think-the-view-from-saudi-arabia/

Alghannam, H. (2025, January 21). *How China aligned itself with Saudi Arabia's Vision 2030.* Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/posts/2025/01/how-china-aligned-itself-with-saudi-arabias-vision-2030?lang=en

Ali, L. (2025, March 12). *Unpacking the drivers of Saudi Arabia's foreign policy.* Gulf Research Center. https://www.grc.net/single-commentary/234

Al-Jadaan, M. (2023, September 27). *Mohammed al Jadaan: Multilateral solutions to build a more prosperous and secure world*. *The Banker*. https://www.thebanker.com/Multilateral-solutions-to-build-a-more-prosperous-and-secure-world-1695802414

Al-Tamimi, N. (2022, August 18). *Saudi Arabia's once marginal relationship with China has grown into a comprehensive strategic partnership*. *MERICS*. https://merics.org/en/saudi-arabias

Asl, S. S., Alamdari, S. Z., & Sadygzade, M. S. O. (2025). *Shanghai Cooperation Organization and BRICS: Pivotal shifts in Saudi Arabia's Look East foreign policy*. *Journal of Social Studies, 11*(1), 1–6. https://publications.hse.ru/pubs/share/direct/1010303122.pdf

Aydin, U. (2021, September). *Emerging middle powers and the liberal international order*. *International Affairs*, *97*(5), 1377–1394. https://doi.org/10.1093/ia/iiab090

Belt and Road Initiative projects & programs: China–Arab states "1+2+3" cooperation pattern. (2022, December 8). *China Global Television Network.* https://news.cgtn.com/news/2022-12-08/BRI-Projects-Programs-China-Arab-states-1-2-3-cooperation-pattern-1fAE45LdebS/index.html

BRICS invites six countries including Saudi Arabia, Iran to be new members. (2023, August 24). *Reuters.* https://www.reuters.com/world/brics-invites-six-countries-including-saudi-arabia-iran-be-new-members-2023-08-24/

Cafiero, G. (2022, December 28). *The key trends shaping Gulf geopolitics in 2023. The New Arab.* https://www.newarab.com/analysis/key-trends-shaping-gulf-geopolitics-2023

Çevik, S. (2024). *Turkey's reconciliation efforts in the Middle East: Ambitions and constraints in a changing regional order* (SWP Research Paper 2024/RP 15). Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik – SWP – Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit. https://doi.org/10.18449/2024RP15

Council on Foreign Relations Editors. (2018, December 7). *U.S.–Saudi Arabia relations. Council on Foreign Relations.* https://www.cfr.org/backgrounder/us-saudi-arabia-relations#chapter-title-0-4

Devji, F., & Dalay, G. (2022, October 11). *The Ukraine war's impact extends far beyond Europe. The National Interest.* https://nationalinterest.org/feature/ukraine-war

Echols, C. (2022, December 28). *The year of the middle power. Responsible Statecraft.* https://responsiblestatecraft.org/2022/12/28/the-year-of-the-middle-power/

Edström, H., & Westberg, J. (2020). *The defense strategies of middle powers: Competing for security, influence, and status in an era of unipolar demise. Comparative Strategy*, *39*(2), 171–190. https://doi.org/10.1080/01495933.2020.1718992

El Berni, H. M. (2023, May 13). *The negotiated desecuritization of Turkey in Saudi foreign policy. Middle East Policy*, *30*(2), 62–74. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/mepo.12685

Farouk, Y. (2024). Saudi Arabia's pursuit of status recognition. In J. A. Braveboy-Wagner (Ed.), *Diplomatic strategies of rising nations in the Global South: The search for leadership and influence* (pp. xx–xx). Palgrave Macmillan.

Feierstein, G., & Guzansky, Y. (2021, August). *Saudi Arabia returns. Middle East Institute.* https://www.mei.edu/publications/saudi-arabia-returns

Fong, B. C. (2024). *Great power competition: An analytical framework.* In *The Routledge handbook of great power competition* (pp. 3–22). Routledge.

Fulton, J. (2020, November). *China–Saudi Arabia relations through the "1+2+3" cooperation pattern. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, *14*(4), 516–527. https://doi.org/10.1080/25765949.2020.1841991

Garamone, J. (2021, February 9). *Great power competition adds to challenges in Middle East. U.S. Department of Defense News.* https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/2498114/great-power-competition-adds-to-challenges-in-middle-east/

Gilley, B. (2017). Conclusion: Delusions of grandeur in the Goldilocks zone. *International Journal*, *71*(4), 651–658. https://doi.org/10.1177/0020702016684859

Haass, R. N. (2008). The age of nonpolarity: What will follow U.S. dominance. *Foreign Affairs*, *87*(3), 44–56. https://www.jstor.org/stable/20032650

Harris, B. (2024, March 1). *Turkey F-16 sale to proceed after Senate vote. Defense News.* https://www.defensenews.com/congress/2024/02/29/turkey-f-16-sale-to-proceed-after-senate-vote/

Hazbun, W. (2018, September). *Regional powers and the production of insecurity in the Middle East* (MENARA Working Paper No. 11). https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_11.pdf

Heibach, J. (2024, April 9). The benefits of neutrality: Saudi foreign policy in the wake of the Ukraine war. *Global Politics*, *15*(4), 789–793. https://doi.org/10.1111/1758-5899.13355

Higgott, R. A. (1997). Issues, institutions and middle-power diplomacy: Action and agendas in the post-Cold War era. In A. F. Cooper (Ed.), *Niche diplomacy: Middle powers after the Cold War* (pp. xx–xx). Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Hussein, A. A. (2012). *So history doesn't forget: Alliances behavior in foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia, 1979–1990*. Bloomington, IN: AuthorHouse.

Jordaan, E. (2003). The concept of a middle power in international relations: Distinguishing between emerging and traditional middle powers. *Politikon, 30*(1), 165–181. https://doi.org/10.1080/0258934032000147282

Kamrava, M. (2018, September). Accessing the multipolarity and instability in the Middle East. *Orbis, 62*(4), 598–616. https://www.researchgate.net/publication/327381244_Accessing_the_Multipolarity_and_Instability_in_the_Middle_East

Kara, M. (2023). *Strategic hedging of middle powers in an era of great power competition. Diverse Asia.* https://diverseasia.snu.ac.kr/?p=6664#

Kashyap, S. V. (2024, April 4). *China invested 10x more into Saudi Arabia from the previous year. Edge Middle East.* https://www.edgemiddleeast.com/industry/china-invested-10x-more-into-saudi-arabia-from-the-previous-year

Kevlihan, R. (2014). *Small states in the international system: What theories of international relations have to say*. Kimmage Development Studies Centre. https://www.academia.edu/7485155/Small_states_in_the_International_System_What_theories_of_international_relations_have_to_say

Kocadal, Ö. (2022, March 5). *How middle powers can wield more influence on global politics. Politics Today.* https://politicstoday.org/how-middle-powers-can-wield-more-influence-on-global-politics/

Kutlay, M., & Öniş, Z. (2021, July). Turkish foreign policy in a post-Western order: Strategic autonomy or new forms of dependence? *International Affairs, 97*(4), 1085–1104. https://doi.org/10.1093/ia/iiab094

Layne, C. (2012, March). This time it's real: The end of unipolarity and the "Pax Americana." *International Studies Quarterly.* https://www.jstor.org/stable/41409832

Lee, S. (2022, May 18). Power shift, power diffusion, and middle power diplomacy: MIKTA and changes in global governance. In *Korea's middle power diplomacy: Between power and network* (pp. 125–139). Cham: Springer International Publishing.

Lons, C., et al. (2019, October 21). *China's great game in the Middle East. European Council on Foreign Relations.* https://ecfr.eu/wp-content/uploads/

Lynch, T. F., III. (2020). *Strategic assessment 2020: Into a new era of great power competition.* NDU Press.

Ministry of Foreign Affairs [Türkiye]. (n.d.). *Bilateral political relations between Türkiye and Saudi Arabia.* Republic of Türkiye. https://www.mfa.gov.tr/turkiye-saudi-arabia-relations.en.mfa

Mitreski, A. (2022). Kingdom of Saudi Arabia: A rentier middle power in pursuit of global leadership of the Islamic community. In G. Abbondanza & T. S. Wilkins (Eds.), *Awkward powers: Escaping traditional great and middle power theory* (pp. 285–304). Singapore: Palgrave Macmillan.

Moeini, A., Mott, C., Paikin, Z., & Polansky, D. (2022, March). *Middle powers in the multipolar world* (White Paper). The Institute for Peace and Diplomacy.

Nereim, V., & Gamal El-Din, Y. (2021, October 31). *Saudi Arabia starts moving earth for its futuristic linear city. Bloomberg.* https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-10-31/saudi-arabia-starts-moving-earth-for-its-futuristic-linear-city

Ningthoujam, A. (2021, June 25). *The Middle East: An emerging market for Chinese arms exports. The Diplomat.* https://thediplomat.com/2021/06/the-middle-east-an-emerging-market-for-chinese-arms-exports/

Parker, J. W., & Lynch, T. F., III. (2021, June). *Russia and Saudi Arabia: Old disenchantments, new challenges* (INSS Strategic Perspectives 35). Washington, DC: National Defense University Press.

Phillips, J. (2016, April 20). *Obama needs to mend fences at Gulf Cooperation Council Summit. The Heritage Foundation.* https://www.heritage.org/middle-east/report/

Priya, L., & Quamar, M. M. (2025). "Niche diplomacy" by middle powers in the Middle East: Cases of Saudi Arabia, Iran, Türkiye, and Egypt. *India Quarterly, 81*(1), 25–42. https://doi.org/10.1177/09749284241307936

Reuters. (2025, January 23). *Saudi Arabia plans $600 billion in new US investment, trade over four years. Reuters.* https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-crown-prince-seeks-600-bln-investment-push-with-us-2025-01-22/

Robertson, J. (2017). Middle-power definitions: Confusion reigns supreme. *Australian Journal of International Affairs, 71*(4),

355–370. https://doi.org/10.1080/10357718.2017.1293608

Roselle, L. (2016). *Research and writing in international relations.* Routledge.

Saab, B. Y. (2024, May 3). *A U.S.-Saudi deal without Israel is an illusion. Foreign Policy.* https://foreignpolicy.com/2024/05/03/saudi-arabia-israel-deal-diplomacy/

Sager, A. (2025a, March 6). *Saudi Arabia's diplomacy and the changing world order. Gulf Research Center.* https://www.grc.net/single-commentary/232

Sager, A. (2025b, February 25). *Kingdom of Saudi Arabia: Emerging middle power in global dynamics. Gulf Research Center.* https://www.grc.net/single-commentary/147

Schenker, D. (2023, September 12). *Gulf de-escalation and hedging in the shadow of U.S. retrenchment. The Washington Institute.* https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/gulf-de-escalation-and-hedging-shadow-us-retrenchment

Schweller, R. L. (2014). *Maxwell's demon and the golden apple: Global discord in the new millennium.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Seifi, A. (2023). Dynamic balancing: A framework for analyzing Saudi Arabia's balancing against the Islamic Republic of Iran. *International Studies Journal, 20*(1), 81–100. https://www.isjq.ir/article_174111.html?lang=en

Singh, M. (2024, October 17). *The real purpose of a U.S.-Saudi security agreement. Foreign Affairs.* https://www.foreignaffairs.com/saudi-arabia/real-purpose-us-saudi-security-agreement

Soni, A. (2023, November 20). *China and Saudi Arabia sign a $7 billion currency swap agreement, adding to de-dollarization push. Business Insider.* https://markets.businessinsider.com/news/currencies/dedollarization-china-yuan-dollar-currency-swap-renminbi-saudi-arabia-oil-2023-11

Stockholm International Peace Research Institute. (2023, March 13). *Surge in arms imports to Europe, while U.S. dominance of the global arms trade increases.* https://www.sipri.org/media/press-release/2023/surge-arms-imports-europe-while-us-dominance-global-arms-trade-increases

Stuenkel, O., & Treadwell, M. (2024, November 21). *Why is Saudi Arabia hedging its BRICS invite? Carnegie Endowment for International Peace.* https://carnegieendowment.org/emissary/2024/11/brics-saudi-arabia-hedging-why?lang=en

Sucu, A. E., et al. (2021). Transformation of middle powers with the decline of world hegemony: The case of Turkey. *Strategic Analysis, 45*(4), 307–320. https://doi.org/10.1080/09700161.2021.1936475

Trump, D. J. (2017, December). *National security strategy.* The White House.

U.S. Department of State. (2020, December 14). *The United States sanctions Turkey under CAATSA 231.* https://2017-2021.state.gov/the-united-states-sanctions-turkey-under-caatsa-231/

Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics. *International Organization, 46*(2), 391–425. https://www.jstor.org/stable/2706858

What is ASEAN? (2023, September 18). *Council on Foreign Relations.* https://www.cfr.org/backgrounder/what-asean

Zakaria, F. (2019, June 11). *The self-destruction of American power. Foreign Affairs.* https://www.foreignaffairs.com/united-states/self-destruction-american-power

Zenonas, T. (2019). Cyprus's foreign policy in the Eastern Mediterranean and the trilateral partnerships: A neoclassical realist approach. In *The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security* (Report 3, pp. 53–72). Nicosia: PRIO Cyprus Centre.

Zhang, C. (2025). *China's changing role in the Middle East: Filling a power vacuum?* United Kingdom: Taylor & Francis.

Zoubir, Y. H. (Ed.). (2023). *Routledge companion to China and the Middle East and North Africa.* Taylor & Francis.